الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٤٧
الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد بييغمان (هولندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/49/1)

السيد بهاتيا (الهند): نتقدم بالتهانئ للرئيس السيد إيسي الذي تولى مهام الرئاسة في منعطف هام في مجال تطوير أداء الأمم المتحدة. وتوفر المناقشات المتعلقة بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/49/1) فرصة مناسبة لنا بوجه خاص لنعرض رؤيانا للأمم المتحدة ونحن نقترب من الذكري السنوية الخمسين لإنشائها، ونقترب أيضا من بداية القرن الحادي والعشرين.

في البداية، أود تسجيل تقدير حكومتي العميق لقيادة السيد بطرس بطرس غالي وللدفعة التي أعطاها لأداء الأمم المتحدة. إن فهمه العميق للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحاسم من تاريخه لهو كسب كبير. ونشيد بجهوده في العمل على توفير رؤيا جديدة للأمم المتحدة، مع مراعاة التعقيدات الكثيرة التي تنفرد بها كل من الدول الأعضاء وضرورة توافق الآراء في مجال اتخاذ القرار.

كان تقرير الأمين العام ثمرة جهد جهيد في الإعداد. وقد استهدف الأمين العام في أول ملاحظاته الاستهلالية تصحيح الانطباع بأن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة، مكرسة في المقام الأول لحفظ السلم. وهو يؤكد أن الأمم المتحدة تعمق اهتمامها بأسس السلم،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

التي تكمن في عالم التنمية. وكان الخلل الذي أوجد الانطباع الذي أشار إليه الأمين العام من دواعي قلقنا في الهند، فنحن نؤمن إيمانا ثابتا بأن خطة الأمم المتحدة الجديدة يجب أن تعطي السلم والتنمية أولوية ومعاملة متساويتين. وجدير بالذكر أن رئيس وفد الهند لدى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، أكد في البيان الذي ألقاه في الجلسة ١٤ المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أنه لا بد للجمعية العامة، بما تتمتع به من مشاركة عامة وولاية شاملة، من أن تتناول هذه الرؤيا الكلية بالبحث وأن تترجمها إلى واقع.

وإذ نناقش تقرير الأمين العام في إطار منظور الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، ربما يكون واجبا علينا إمعان النظر أولا في التحديات التي يمكن أن نحملها من الماضي إلى القرن الحادي والعشرين. إن فهم هذه التحديات أمر حاسم بالنسبة للدور الجديد الذي نتوخاه للأمم المتحدة. إذ أن الأمم المتحدة مشكلة من أمم/دول ذات سيادة كما أن التحدي الذي يواجهها على طريق بناء الدولة على أساس التعددية، هو في المقام الأول تحدي التنمية الضخم. وسيعني الاخفاق في مواجهة هذا التحدي وقوع مظالم وفقر بدرجة أكبر، الأمر الذي لا يفرخ سوى المزيد من التوتر. أما التحديات الرئيسية الأخرى فهي العناية بالبيئة والتهديد الموجه إلى وحدة وسلم الأمم - الدول والتعصب الأصولي الذي يرجع إلى أسباب لا صلة لها بالدين.

ويمثل التقرير السنوي للأمين العام جهدا شجاعا للتصدي للتحديات التي أشرت إليها. وقد أوضح موقف حكومتي بشيء من التفصيل إزاء المسائل المعنية ومنهجية التصدي لهذه التحديات، في بيان رئيس الوفد الهندي في المناقشة العامة يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وقد تركزت الجهود التي بذلتها حكومتي للتكيف مع التغيرات التاريخية التي حدثت في العالم خلال السنوات القليلة الماضية على تطويع الأفكار الإيجابية والعمليات والتكنولوجيات المتاحة للاحتياجات المحددة للهند. وبقيامنا بذلك لا نقصد نسيان تقاليدنا وظروفنا الخاصة. إن التحديات ذات طابع عام ولكن يجب بحكم الضرورة الإحاطة علما بالحالات الوطنية حتى تطبق الحلول المتماثلة بنجاح مع مراعاة اعتبارات الإنصاف.

ويجب أيضا أن تكون الحلول مرنة وقد وصف رئيس وزراء الهند ذلك بقوله:

"نحن في الهند نعترف بالتغيير ولكننا نحافظ على التوازن الذي أصبح يعرف بالطريق الوسط".

ونعتقد بوجوب الاهتداء في الأمم المتحدة هذه إلى "طريق وسط جماعي" يظهر الروح المميزة لتقاليدنا المنفردة ويتماشى مع ضرورة التطور الاقتصادي السريع ومواكبة العصر والسلم المستديم.

وتشترك الأمم المتحدة حاليا في محاولة الحفاظ على السلم في أنحاء مختلفة من العالم. وبالنظر إلى عدم وجود رؤيا عامة في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإن تجاربها في هذا الميدان اختلفت. ورغم انتهاء الحرب الباردة لا يزال الإحساس قائما بأن اعتبارات توازن القوى لا تزال تؤثر، على نحو ما، على اتخاذ القرار في الأمم المتحدة. وأن الأفكار المتعلقة بتوازن القوى والاحتفاظ بحقوق تقتصر على الدول المسيطرة عسكريا واقتصاديا لا تزال سائدة. وما فتئ بعض المحللين البارزين يرددون أنه من المتعين بزوغ نظام عالمي جديد ناشئ عن توافق وتوازن المصالح القومية المتنافسة مثلما حدث في القرن الماضي إلى حد كبير. ومن المؤسف أن هذه الأفكار ليست موجودة فحسب

بل أنها ماضية في التأثير على أنشطة المجتمع الدولي. ولكي ينجح المجتمع الدولي في مسألة صون السلم والأمن الدوليين الحتمية، يجب كفالة التقيد بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ليس فقط من جانب الدول الأعضاء، بل من جانب المنظمة ووكالاتها المتخصصة أيضا.

لقد آثرت أن أتناول تقرير الأمين العام من منطلق فلسفي لأنني أعتقد أن مناقشتنا للتقرير تتيح لنا فرصة أخرى لكي نتعلم من أخطائنا في الماضي، ولكي نركز اهتمام الأمم المتحدة على اتجاه يمكننا من أن نقيم معا نظاما عالميا جديدا يتميز حقا بالإنصاف والسلم والرخاء لجميع الشعوب والأمم.

قبل أن أختتم بياني أود أن أقول إن ما جاء في البيان الذي ألقته اندونيسيا في وقت مبكر اليوم باسم حركة عدم الانحياز يتفق مع آراء وفدي.

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنقل بالغ امتنان وفد سري لانكا إلى الأمين العام لتقريره عن أعمال المنظمة. لقد وصف الأمين العام نفسه تقرير العام الماضي بأنه "أطول تقرير ... إلى الجمعية العامة ... لسنوات طويلة" (A/48/1، الفقرة ٢٦). وأود أن أصف تقرير هذا العام بأنه سرد شامل ومحكم التصوير لأنشطة متنوعة بعيدة المدى للمنظمة في وقت معقد بصفة خاصة من مسيرة تطورها.

إن رئيس حركة عدم الانحياز، عندما تكلم باسم بلدان عدم الانحياز، أجرى تحليلا لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، ووفدي يوافق بصفة عامة على ذلك التحليل.

تشير مقدمة التقرير إلى أن الأمين العام سعى إلى تحويل تركيز اهتمام المنظمة من التأكيد الأساسي على الأولويات السياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، إلى اهتمام أكثر جوهرية، وإن كان أقل إثارة، هو الشواغل الإنمائية. فالتأكيد على التنمية ليس بالأمر الذي يتجاهل خصوصيات الواقع السياسي أو ينأى عنه. والحقيقة أن الأمين العام يسعى إلى أن يتناول بتفصيل وبعمق الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي -

"تركز اهتمامها على أسس السلام الكامنة في جوهر التنمية". (A/49/1، الفقرة ١).

ويغطي التقرير مجموعة متنوعة كاملة من اشتراك الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والإقليمي - في أنشطة إنمائية وشواغل اجتماعية وإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلم، وبناء السلام، ونزع السلاح، وهلم جرا. وما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لوفدي هو أن كل مجال من هذه المجالات الخاصة يجب ألا يعتبر كيانا منفصلا يتعين تناوله بمعزل عن المجالات الأخرى. ونحن نرى أن هذه المسائل كلها يتصل بعضها ببعض وترتبط بالهدف النهائي للمنظمة وتتأصل فيه: وأعني رفاهية الإنسانية بكل أبعادها. وحدد الأمين العام بنفسه، في تقريره، خمسة أبعاد إنمائية يرى أنها تعمل سويا بأسلوب مترابط ويؤازر بعضها البعض الآخر. وهذه الأبعاد هي السلم، والاقتصاد، والبيئة، والمجتمع، والديمقراطية - الأجزاء المؤلفة لكل واحد.

هذه كلها جوانب ذات أهمية حاسمة بالنسبة لكل دولة. غير أن الأمم المتحدة ربما كانت أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية الصغيرة الأكثر تعرضا من غيرها للآثار الجانبية للتغيرات الهائلة التي ما زالت تحدث حتى الآن. وهذه البلدان في مسيس الحاجة للاعتماد على الأمم المتحدة، حتى على المستوى

الأساسي، بغية الحفاظ على استقلالها وسيادتها وحماية أنفسها من تدخل خارجي غير مطلوب.

ليست البلدان الصغيرة مجرد جهات متلقية للمزايا التي توفرها الأمم المتحدة. فهي بطريقة ملموسة، ومن خلال مشاركتها الفعالة في أعمال المنظمة، تسهم في تحقيق الأهداف والمبادئ المشتركة للميثاق. وفي عالم تحرك فيه التكافل من التجريد إلى الواقع، واقع يتعين علينا جميعا أن نقبله، تصبح وظيفة الأمم المتحدة كمركز تنسيق لأعمال الأمم أكثر مركزية. وما زالت الأمم المتحدة تمثل البرلمان الذي تحتاج إليه كل الوحدات الوطنية ذات السيادة من الأسرة الإنسانية لتنتمي إليه. وفي هذا الصدد، يقوم مجلس الأمن بدور يشبه كثيرا دور مجلس الوزراء في أي ديمقراطية برلمانية قائمة.

إن الاهتمام بعمل مجلس الأمن، وبالعضوية فيه بالذات لا ينبع فقط من المخاوف التي تراود الدول الصغيرة بأنها قد تنحى جانبا عن اتخاذ القرارات الحيوية التي تؤثر على شعوبها. إن الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، لم تصبح أكثر تعمقا في عكوفها على أداء مهامها التقليدية فحسب بل تحركت أيضا إلى مجالات جديدة من الأنشطة أكثر جوهرية تؤثر تأثيرا عميقا على كل الدول على نحو لم يسبق له مثيل. وقد أوضح تقرير الأمين العام ذلك بجلاء تام.

وفي هذا السياق، يكتسب إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، أهمية خاصة. وقد نوه الأمين العام بأنه على الرغم من أن مناقشات الفريق كانت بناءة، إلا أنها لم تفض إلى توصيات ملموسة. غير أن الرسالة التي انبثقت من الفريق لا يمكن تجاهلها. ويسعدنا أن رئيس الجمعية العامة كلف الفريق المفتوح العضوية بأن يواصل الاضطلاع بولايته في الدورة الحالية أيضا. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الأمين العام في تقريره للعام المقبل من أن ينقل الينا نتائج تجعل من مجلس الأمن أكثر شفافية في المنهجية التي يتبعها، وأكثر تعزيزا للطابع التمثيلي فيه، وخلاصة القول، أن يكون بالتالي أكثر كفاءة وفعالية في أداء وظائفه.

في مواجهة عبء ثقيل متزايد من النزاعات أصبح استعمال أداة حفظ السلم أكثر تواترا وتنوعا وتعقيدا وتكلفة. وقد نجحت بعض جهود حفظ السلم نجاحا كاملا، بينما لم ينجح البعض الآخر. وأدى البعض إلى قيام خلافات. وتوجد أيضا حالات لم تبذل فيها جهود حفظ السلم في الوقت المناسب. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن هذه النكسات ينبغي ألا تصرفنا عن استخدام هذه الأداة المفيدة. ومع ذلك، توضح لنا تجاربنا أن عمليات حفظ السلم ليست ترياقا شافيا لكل بلاء. المطلوب هنا نهج استشاري وليس نهجا ارشاديا توجيهيا. وينبغي أن تتخذ التدابير على نحو انتقائي وعلى أساس كل حالة على حدة. لذلك، نتفق مع الأمين العام بأن من الممكن أن نتعلم الكثير من النكسات التي مرت بها العمليات الحالية في تحديد سياسة براغماتية.

ويشير الأمين العام بنفسه إلى أن بعض الصراعات لا يمكن إدارتها على نحو فعال حقا، ناهيك عن حلها بواسطة أداة الأمم المتحدة المتمثلة في حفظ السلم وحدها، وهناك أيضا حالات كانت فيها المصالح السياسية لبلدان معينة وليس المزايا الموضوعية للحالة هي التي أملت اتخاذ التدابير أو عدم اتخاذها. إن تكاليف صون السلم ازدادت ازديادا حادا. والمطلوب من الدول الأعضاء أن تشارك في هذه التكاليف، في حين أن القرارات المتعلقة بحفظ السلم يتخذها عدد محدود من الدول الأعضاء. وهذا

يثير مسألة المساءلة والمشروعية. فقدرة الأمم المتحدة ووكالاتها اتسعت إلى الحد الأقصى في مجال الوفاء بالتزامات السلم. وأدى هذا في بعض الأحيان إلى تحديد أولويات تعود بالضرر على الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

إن الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة ستكون مناسبة طيبة لإعادة تكريس المنظمة للوفاء بولايتها التي لا نزاع عليها والمتمثلة بالعمل الجماعي لتعزيز التنمية، والنمو الاقتصادي ورخاء الجميع. والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي ستعقد أثناء سنة الذكرى الخمسين ستكون مناسبة لا يمكن تفويتها. ومن ثم نأمل أن تتجاوز المناقشة الدولية التحضيرية بشأن المسائل الهامة للتنمية وإقامة الديمقراطية تكرار المواقف المعروفة سلفا. وينبغي أن تسفر القمة عن وضع برنامج واقعي للعمل يعزز الرخاء للجميع. والاتجاه لإقامة الديمقراطية الذي يكتسح العالم يتهدده خطر الارتكاس إذا لم توضع رؤية متجددة للتنمية موضع التنفيذ وإذا لم يتم التصدي للأسباب الكامنة وراء النزاعات. وبدون التنمية، لا يمكن بناء أي أساس راسخ للسلم والأمن. وفي ١٩٩٥ يجب أن نجهد لتحقيق توافق دولي خلاق في الآراء دون الارتداد إلى المهاترات التي كانت سائدة في فترة غابرة.

إن الحالة المالية للأمم المتحدة ما زالت متأزمة. وما زالت حالة التدفق النقدي المنخفض حرجة. وهناك نبرة يائسة تكتنف إعلان الأمين العام بأن:

"عدم إمكانية التنبؤ بالمساهمات الآتية من الدول الأعضاء وعدم انتظام هذه المساهمات يجعلان من أشق الأمور إدارة شؤون المنظمة بفعالية". (A/49/1، الفقرة ١٠٣)

ووفد بلادي يؤيد التدابير المحددة التي أوجزها التقرير بغية تشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق.

وحرصا على الوقت، سيحجم وفد بلاده عن مناقشة قضايا محددة مثل الشرق الأوسط، والفصل العنصري، وصنع السلم، التي أفاد الأمين العام بحدوث تطورات إيجابية بشأنها.

وهناك عدة مسائل أخرى تهدد أيضا الأداء الفعال للأمم المتحدة. وسيحتفظ وفد بلادي بالتعليق على هذه المسائل لدى بحث بنود جدول الأعمال ذات الصلة.

ففي المشهد الدولي السريع التغير، من الصعب التنبؤ كثيرا بالمستقبل. ولكن وكما يعلن الأمين العام:

"إن التحديات والإمكانيات غير العادية لهذه المرحلة من الزمن لتتطلب استجابة شديدة التفاني وبعيدة المدى". (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩٥)

ومع قدوم الذكرى الخمسين يجب انتهاز الفرصة لتوفير زخم جديد، ورؤيا جديدة للأمم المتحدة.

السيد تسيبكالا (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعرب وفد جمهورية بيلاروس عن عميق امتنانه للأمين العام على اعداده وتقديمه لنا تقريره عن أعمال المنظمة في السنة الماضية (A/49/1). ومما لا شك فيه أن التقرير يتضمن تحليلا معمقا وشاملا لأنشطة هيئات الأمم المتحدة وإدارات الأمانة العامة خلال السنة الماضية، بالإضافة إلى تطوير مفهوم بشأن طريقة حل أصعب المهام التي تواجه الأمم المتحدة في هذه المرحلة - أي، كيف تحقق مقاصدها التي ينص

عليها الميثاق. ونلاحظ التوسع العلمي والفلسفي في فكرة التنمية كوسيلة لضمان التقدم في المدى الطويل للبشرية، ونؤيد تأييدا تاما الفكرة القائلة بأن التنمية مفهوم متعدد الأبعاد يضم عددا من الفئات المفهومية العالمية. وهي عملية تتناول مجالات الأنشطة الإنسانية مثل السلم والاقتصاد والبيئة، والنطاق الاجتماعي، وأهم عنصر سياسي فيه - وهو الديمقراطية. ومما له أهمية حاسمة أن يتضمن تقرير الأمين العام في وقت نجد فيه إراقة الدماء والصراعات تتصاعد في العديد من أجزاء العالم، إشارات إلى أسباب هذه الصراعات. فالصراعات، وأكثرها وحشية في المقام الأول، تتفجر في تلك الأجزاء من العالم التي يستبد بها الجوع وتسودها شريعة الغاب ويساء فيها إلى حقوق الإنسان.

خلال السنة الماضية شهد المجتمع الدولي فترة انتقالية دينامية، ميزتها ظواهر مثل إعادة تقييم الإمكانيات الحالية لصنع السلم والتنمية والتعاون بين الدول، وإن من الطبيعي تماما أن الأمم المتحدة لم تكن غافلة عن هذا كله. فأجهزتها الرئيسية والفرعية، التي تعاد هيكلتها حاليا، تتكيف مع الظروف الجديدة وبعضها، وقد حقق أهدافه النبيلة، بدأ يتخلى عن مهامه لهيئات أخرى تقف بمواجهة مهام صعبة على حد سواء، وأن مجلس الوصاية واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري هما من الأمثلة الجيدة. واللجنة الخاصة بالتنمية المستدامة هي من الأجهزة الجديدة.

سبق لجمهورية بيلاروس أن عبرت عن وجهات نظرها بالنسبة لعملية إصلاح الأمم المتحدة. ونحن نؤيد منظمة تكون أكثر فعالية ودينامية وديمقراطية، يمكن أن تكون مركزا لتنسيق أعمال الدول على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وفي ظل الظروف المتغيرة بسرعة، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا استطاعت المنظمة تكييف نفسها بسرعة مع الحالة الجديدة. وفي هذا الصدد، نؤيد أفكار الأمين العام الخاصة بالأجهزة الرئيسية للمنظمة، بما في ذلك مجلس الوصاية.

إن نجاح أنشطة الأمم المتحدة وتنفيذ قراراتها يتوقف إلى حد كبير على ما تعمله الأمانة العامة. وترحب جمهورية بيلاروس بإعادة هيكلة الأمانة العامة التي ينفذها الأمين العام، والتي تستهدف ترشيدها على نحو أكبر لضمان نظام من المساءلة والمسؤولية الهرمية أكثر صرامة. ونحن على ثقة بأن هذا سيؤدي إلى مزيد من الاقتصاد في استخدام الموارد المالية المتاحة.

إن تقرير الأمين العام المعروض علينا يعلن بصورة صحيحة تماما أنه ليس هناك شك حول ارتباط السلم والتنمية. وأن انعقاد مؤتمرات دولية عديدة بشأن التنمية يدلل على حقيقة أن السلام يقوم على أساس التنمية والأنشطة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

وهذه المؤتمرات عقدت في وقت تتصاعد فيه الأزمات ولم يحدث هذا مصادفة. إذ ينبغي للمجتمع الدولي، في محاولته التعرف على الأسباب الأساسية للصراع وإزالتها، أن يتجه باستمرار إلى مسائل التنمية، بما في ذلك التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، وتقليل مخاطر الكوارث الطبيعية، وإلى مسائل السكان والإسكان والتنمية الاجتماعية. لقد شاركت جمهوريتنا في بضعة مؤتمرات دولية بشأن هذه المسائل وساهمت في وضع التوصيات التي اعتمدت.

ومعظم هذه المناسبات والمؤتمرات ركزت على اهتمامات واحتياجات البلدان النامية. وبيلاروس تقر هذه الظروف الخاصة وتقر احتياجات هذه المجموعة من البلدان، وخاصة البلدان الأقل نموا والأكثر ضعفا من الناحية الايكولوجية. وقد أيدنا دائما وسنواصل تأييد المبادرات الدولية لصالح هذه البلدان.

ونحيط علما أيضا بالتدابير المتخذة لصالح البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، مع أن هذه التدابير لم تكن هامة جدا. بيد أننا لا نوافق على القول بأن الأمم المتحدة لا ينبغي أن تأبه كثيرا بالظروف الخاصة للاقتصادات في مرحلة التحول. فتلك البلدان شأنها شأن مجموعات أخرى من الدول، تواجه احتياجات خاصة ومشاكل خاصة في محاولة تنفيذ التحول إلى التنمية المستدامة وينبغي مراعاة مصالحها المشروعة. وهذا ضروري أيضا بسبب التطورات السلبية المتصلة بفترة التحول الانتقالية من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد سوقي: إن التطبيق المحدود وفي غير محله لتدابير بغرض الحماية واستعادة البيئة في بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول قد يؤدي إلى آثار عالمية سلبية على التنمية المستدامة في مختلف بقاع العالم. هناك عوائق خطيرة تقف في وجه الاندماج في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأوروبي، ومعظم هذه العوائق ليست ذات طبيعة اقتصادية بل هي من مخلفات أنماط الحرب الباردة، ومع ذلك فإن الاقتصادات التي تمر في مرحلة تحول، بما في ذلك اقتصاد بيلاروس، تبذل جهودا نشطة لخلق أنظمة اقتصادية مفتوحة ذات توجه سوقي.

ويشكر وفد بيلاروس الأمين العام على توجيه الاهتمام في تقريره لعمليات الإغاثة المتصلة بكارثة تشرنوبيل. فالتقرير يذكر بشكل محق تماما أن بيلاروس "تعرضت لأكبر قدر من التلوث الإشعاعي" وأن "هذه النتائج ... لا تزال تؤثر على أعداد كبيرة من السكان" (A/49/1، الفقرة ٣٤٣). ولكن، كما يلاحظ الأمين العام أيضا، يوجد نقص حاد في الأموال اللازمة لأنشطة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتشرنوبيل. وفي هذا الصدد، يعبر وفد بيلاروس عن شكره الخالص لمنسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشرنوبيل على التدابير التي اتخذها لتعبئة المساعدة للتصدي لنتائج الكارثة. وبصفة خاصة نشكره على رسائله إلى رؤساء مؤسسات القطاع الخاص في العالم كله التي يطلب إليهم فيها المشاركه في تخفيف حدة المشاكل المترتبة على نتائج هذا الحادث. وتأمل حكومة جمهورية بيلاروس أن تلقى هذه الطلبات الاستجابة اللازمة وأن تتوفر موارد إضافية لعمليات الإغاثة الخاصة بحادث تشرنوبيل.

في معرض تناول الفصل الرابع من تقرير الأمين العام بشأن توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وفض المنازعات، يود وفدي قبل كل شيء أن يؤكد أهمية "خطة للسلام" (A/47/277) لأنها توفر أساسا فكريا لمناقشة القضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين في أعقاب نهاية الحرب الباردة. والتقرير، في واقع الأمر، يعد نقطة انطلاق بالنسبة للعديد من الاصلاحات داخل منظومة الأمم المتحدة. لذلك نرحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام، عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧/١٢٠ ألف وطلب رئيس مجلس الأمن. ونرى أن فاعلية وتنظيم وشفافية عمليات وأنشطة حفظ السلم يمكن تحسينها عن طريق تقديم ممثلي الأمين العام إحاطات إعلامية لأعضاء مجلس الأمن، وقيام الأمانة العامة بتحسين التنسيق في معرض صنع القرارات بشأن أنشطة حفظ السلم وتنفيذها، واتخاذ تدابير لإنشاء آلية للإنذار المبكر من أجل الحالات التي يغلب أن تهدد صون السلم والأمن الدوليين، واستنباط تدابير لتعزيز قدرة المنظمة على الإعداد لعمليات حفظ السلم وتنفيذها.

ونرحب باستنتاج الأمين العام بأن ما يلزم من المال لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام يكون

"قليلا لا يذكر بالمقارنة مع التكلفة الهائلة من المعاناة الإنسانية والأضرار المادية التي تتسبب بها الحرب دائما أو بالمقارنة مع التكلفة الأقل،

والكبيرة مع ذلك، لوزع عملية لحفظ السلام بعد اندلاع الأعمال العدائية". (A/49/1، الفقرة ٤١١)

وعلى أساس هذا الاستنتاج، يعطي الأمين العام أولوية للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. وهذا يتفق تماما والملاحظات التي أدلى بها ممثلو بيلاروس بشأن مسائل عمليات حفظ السلم. وفي الأمد الطويل ينبغي أن نحاول التركيز بشكل حصري على الدبلوماسية الوقائية، وأن يكون إنشاء عمليات حفظ السلم في الظروف الاستثنائية فقط.

وبيلاروس تقدم حاليا في الواقع اسهاما متواضعا لأنشطة الأمم المتحدة بشأن احتواء الأزمات وفض الصراعات: لقد قدمنا اخصائيين لرصد الانتخابات. بيد أننا نقر بأن هناك عجزا في الأفراد العسكريين والأفراد الآخرين اللازمين لعمليات حفظ السلام؛ وقد أشار إلى هذا الأمين العام عندما زار بيلاروس في نيسان/أبريل من هذا العام، كما أن هذا وارد في التقرير المعروض علينا. وقد بدأنا في اتخاذ تدابير للاستجابة لهذا الشاغل بشكل إيجابي ملموس. وإن مسألة مشاركة الكتائب العسكرية لبيلاروس في عمليات حفظ السلام تقوم بالنظر فيها حاليا سلطاتنا التشريعية والتنفيذية.

وإن تعليقاتنا المختصرة على الفصل الرابع من التقرير تشهد على دعمنا لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات. بيد أن زيادة اشتراك الأمم المتحدة في فض عدد متزايد من النزاعات بدأ يضع عبئا ثقيلا جدا على الموارد المالية والبشرية للمنظمة. ونظرا للأزمة المالية الطويلة الأمد التي تواجهها الأمم المتحدة فإن هذا العبء قد يشكل خطرا على المنظمة. وقد يأتي الوقت الذي تعجز فيه الأمم المتحدة ببساطة عن الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي سيزيد من صعوبة تسوية أية نزاعات وسيلحق ضررا حقيقيا بمصداقية المنظمة. وعلاوة على هذا فإن الزيادة في عدد عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة تؤدي بلا خلاف إلى زيادة كبيرة في العبء المالي على أعضاء المنظمة، الذي قد يصبح أثقل مما يمكن أن يتحمله البعض. وهذا يصدق أساسا على البلدان التي لا يعبر إسهامها عن طاقتها الاقتصادية الفعلية. وللأسف فإن جمهورية بيلاروس هي أحد تلك البلدان.

وعلى هذه الصورة، ندرك قلق الأمين العام حول الحالة المالية الصعبة للمنظمة. وندرك أن عدم إمكان التنبؤ بمدفوعات الدول الأعضاء وعدم انتظام هذه المدفوعات يجعلان من الصعب جدا إدارة المنظمة بفاعلية. لكننا لا نوافق على تدابير مثل تحميل فوائد على المدفوعات المتأخرة. إن هذا في الحقيقة لن يساعد الأمم المتحدة على مواجهة أزمتها المالية بل سيؤدي ببساطة إلى زيادة الاشتراكات غير المسددة، خاصة عندما يكون السبب في الديون المالية للأمم المتحدة صعوبة الحالة الاقتصادية التي يمر بها العضو المعني. إن المديونية والأزمة المالية للأمم المتحدة الناجمة عنها تشكلان في حد ذاتهما نوعا من الصراع، وكما هو الحال في أي صراع آخر ينبغي أن ننظر إلى الأسباب الجذرية حتى يمكننا حله. ونحن نعتقد أن إحدى المشاكل الرئيسية تكمن في تطبيق نهوج بالية في استنباط جداول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الميزانية العادية وعمليات حفظ السلم، نهوج لا تعبر عن المبدأ الأساسي وهو قدرة الدول على الدفع. ونعتقد أن هذا هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية.

إن إرساء أساس تشريعي سليم للأنشطة المالية للمنظمة سيسهم بدرجة كبيرة في التحضيرات للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ونحن

نرحب بالفصل الذي يتضمنه التقرير عن هذا الموضوع.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن دعمنا للأمم المتحدة في المرحلة الجديدة من أنشطتها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية في جميع أبعادها، وعن طريق ذلك، إلى القضاء على جذور الصراع، وإنشاء نظام جديد للتعاون الدولي، وإنشاء أساس متين لعصر آمن وعادل وخلاق بما يعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

السيد العمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الوفد الجزائري، أود أن أتقدم بتهانئي الحارة إلى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره الموضوعي الذي قدمه إلى الجمعية العامة. ويسر وفد بلدي أن يشارك في المناقشة حول التقرير الذي لا يقتصر مضمونه على دراسة أعمال المنظمة على مدى العام الماضي، بل يحتوي أيضا اقتراحات وأفكارا خلاقة في بعض الأحيان، تتطلب تفكيرا أعمق في تقييم أثرها على عمل منظمتنا وفعاليتها.

إن طبيعة التقرير المحكمة تبين نشاط الأمم المتحدة وتعذر استبدال دورها ورسالتها بوصفها مركزا للحوار والتعاون بين الدول. من جهة أخرى، فإن ذلك يجعل من التحليل العميق والجاد لهذه الوثيقة أمرا يقتضي بذل الجهد إلى حد ما. لذلك سأقتصر على الإدلاء ببعض الملاحظات على أجزاء من التقرير نرى أنها هامة بالنسبة إلى حالتنا كبلد نام عاقد العزم، أكثر من أي وقت مضى، على جعل الأمم المتحدة موجهة للتعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية. وبهذه الروح، تؤيد الجزائر بالكامل الملاحظات والمقترحات التي تقدم بها هذا الصباح الممثل الدائم لاندونيسيا، عندما تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ودولها الأعضاء.

إن تقرير الأمين العام أداة قيمة لتقييم تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ القرارات والتوصيات التي اجتهد في التفاوض بشأنها واعتمادها. وهو بالتالي يشكل اختبارا لمصداقية الآراء التي دأبت الدول الأعضاء على المجاهرة بها من أجل جعل هذه المنظمة، كما يرد في المادة ١ (٤) من الميثاق:

"مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة".

إن الأمم المتحدة على وشك أن تحتفل احتفالا مهيبا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وهذا الحدث يسبغ على تقرير الأمين العام أهمية خاصة هذا العام. فهو أكثر من مجرد تقرير سنوي عن أعمال المنظمة. والمرء لا يستطيع حقا أن يقرأ هذه الوثيقة دون أن يأخذ بعين الاعتبار المهمة الأصلية للأمم المتحدة، وأوجه فشلها ونجاحها، وقدرتها على الاستجابة لطموحات شعوب الأمم المتحدة التي تختار أن توحد جهودها من أجل بناء عالم يكون أكثر تجانسا وأشد تضامنا. وهذا التدقيق المتأني في أنشطة الأمم المتحدة وانجازاتها غير المكتملة ينبغي ألا يصرفنا، مع ذلك، عن الحقيقة التي يتعذر تجاهلها ومفادها أن الدول الأعضاء مسؤولة في الدرجة الأولى عن أعمالها، أو يجعلنا ننسى أن الصعوبات وأوجه النقص مردها جزئيا إلى اللجوء المتكرر والمتزايد إلى المنظمة التي تضطر الآن إلى البت في ميادين عديدة مختلفة، وإلى مواجهة أزمات متزايدة في التعقيد، بينما تواجه في الوقت نفسه أزمة مالية حادة.

إن هذا العام الماضي كان بصورة خاصة شديد الوطأة على الأمم المتحدة. لقد تحققت أوجه نجاح لا تنكر، وأحرز تقدم في المفاوضات وفي المناقشات المتعلقة بمسائل معينة. وقد كان قبول جنوب افريقيا الجديدة في الجمعية العامة انتصارا سياسيا باهرا لمنظمتنا التي كوفئت على موقفها الراسخ تجاه المبادئ التي أقرت قبل ٢٠ سنة.

إن إعادة هيكلة الأمم المتحدة دخلت الآن مرحلة حاسمة. فاتخاذ القرار ٢٦٤/٤٨ المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، على الرغم من أوجه النقص فيه، مكن هذه الهيئة الديمقراطية والعالمية الحقة من إعادة ترسيخ نشاطها إلى حد ما من أجل تنسيق ورصد جميع أنشطة الأمم المتحدة.

إن المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن أبرزت الحاجة إلى التمثيل العادل الذي يرافقه إصلاح جذري لطرائق عمله وعمليات صنع القرار فيه. ونود هنا أن نؤكد مجددا اعتقادنا بإصلاح مجلس الأمن على نحو يكفل التمثيل العادل، والشفافية والديمقراطية في عمله، وفعالية أكبر تكون نابعة من إثبات أقوى لشرعيته.

إن تزايد اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية المنازعات اتجاه سليم وإيجابي يشهد على تغير في الموقف تجاه مواضيع القانون الدولي المتعلقة بالجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. ويدل أيضا على وجود وعي أكبر بحسنات بناء نظام دولي قائم على القانون. والتعاون بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن فيما يتصل بالتسوية الناجحة للنزاع على قطاع أوزو يبين النتائج الايجابية للسلم والأمن الدوليين كلما استغلت إمكانية جميع هيئات الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سلمية للمنازعات.

لقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعادة هيكلته دورته الأولى هذا العام، فكانت الدورة الموضوعية تجربة مثرية. ومع ذلك، فإن الاتجاه المؤسف نحو تهميش وتقليل مشاركة البلدان النامية، ولا سيما افريقيا، في هذا الجهاز وهيئاته الفرعية هو مبعث قلق مشروع لنا.

إن بعضا من مبادرات الأمين العام الرامية إلى إعادة هيكلة الأمانة العامة بغرض تعزيز فعاليتها وتنظيم إدارة الموارد فيها جدير بالثناء ونحن نؤيده. ومع ذلك، فإن الادارات التابعة للأمانة العامة، والتي تعالج مسائل اقتصادية واجتماعية، يتحتم عليها أن تأخذ على نحو متزايد بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية، وإيلاء مطالبها اهتماما شديدا. ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا لمبادرات الأمين العام الرامية إلى تطبيق اللامركزية في أنشطة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يعود بالفائدة على اللجان الاقتصادية الاقليمية التي لا يزال يتعين استغلال إمكانياتها الكبيرة على نحو كامل.

إن "خطة للتنمية"، إلى جانب "خطة للسلام" ينبغي أن توفرا، من حيث المبدأ، إطارا مؤسسيا وعمليا متكاملا لأنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا التزامنا بنهج متكامل نحو السلم والتنمية. وفيما يتعلق بذلك، نشاطر الأمين العام رأيه في الحاجة إلى:

"التفكير في السعي إلى التنمية وصولا إلى وضع أسس التقدم البشري الدائم". (A/49/1، الفقرة ٥)

ونعتقد، على غرار الأمين العام، بأن الوقت قد حان لنتوقف عن مجرد معالجة الآثار المترتبة على حالات الطوارئ الحالية أو التصدي لها، بل ينبغي لنا أن نقوم بعمل جاد يرسي الأساس للتنمية المستدامة. ومؤتمر

القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المقبل، هو من هذه الناحية، فرصة ممتازة يجب على البشرية أن تغتنمها من أجل وضع برنامج عمل طموح يتصدى للتحديات والمشاكل البارزة في عصرنا.

ويجب أن نسلم بأن التقدم المتحقق في وضع المفاهيم والسياسات، بل وفي صياغة الصكوك المؤسسية والقانونية، قد تقلص إلى حد ما بفعل الأزمة المالية الحادة الناجمة عن التأخر في دفع الاشتراكات والانخفاض المثير للانزعاج في الموارد المخصصة للتنمية.

وفي هذا الصدد، يشارك الوفد الجزائري تماما فيما أعرب عنه الأمين العام من القلق في أحيان كثيرة، وهو قلق ينعكس في تقرير هذا العام بوضوح.

إن التأخر في دفع الاشتراكات يضع منظمتنا في حالة محفوفة بالمخاطر ويقلل إلى حد كبير من قدرتها على العمل. ومن الممكن أن نرى بالفعل أول عواقب هذه الأزمة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. والعواقب الخطيرة للتخفيضات في قوات حفظ السلم، أو سحبها، لأسباب مالية، معروفة تماما: وما لم يعثر على حل سياسي، فإن الانهيار هناك يمكن أن يسفر ثانية عن مآسي مروعة في بلدان مثل الصومال ورواندا. ومع اندلاع صراعات أكثر تخريبا وإهلاكا، ينبغي للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يتحمل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، في الوقت الذي يحترم فيه تماما سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها.

كما أن الموارد المخصصة للأنشطة التشغيلية المتصلة بالتنمية والمساعدة الإنسانية أخذت تهبط إلى مستويات منخفضة بشكل خطير، وبذلك تعرقل تنمية أي مشاريع جديدة من أجل البلدان النامية. ويمكن لهذا الاتجاه المؤسف أن يعرض للخطر قطاعات بأكملها من التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف من أجل التنمية: ويتعين إعادة النظر في النظام الراهن للتمويل المستند إلى المساهمات الطوعية بغية ضمان إمكانية التعويل على الموارد والماليات التي يمكن تعبئتها، وإمكانية التنبؤ بها.

وعلى المستوى الآخر، لم يتحقق أي تقدم ذي شأن هذا العام صوب استكمال عملية إنهاء الاستعمار، التي لا تزال إحدى المهام ذات الأولوية التي تواجه منظمتنا. فالكثير من الشعوب والأقاليم التي لا تزال ترزح تحت الهيمنة الأجنبية تنتظر من الأمم المتحدة أن تنهض بمسؤوليتها بموجب الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وهذا هو واقع الحال بالنسبة لشعب الصحراء الغربية الذي يرغب في ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء نزيه وحر وموثوق به تجريه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية. ولا ينبغي أن يحول أي شيء دون وفاء الأمم المتحدة بهذه الرسالة.

وإننا عندما نطالع تقرير الأمين العام لا نزداد إستنارة بشأن المشاكل والتحديات التي تواجهنا فحسب، وإنما نصبح أكثر وعيا بنطاقها أيضا. بيد أن من حسن الحظ أننا نجد في كل سنة ما يدعو إلى الارتياح الذي يدعم اقتناعنا بأن الأمم المتحدة لها مهمة سارية المفعول ورسالة عالمية.

ولا يسعنا إلا أن نأمل بأن تقرير العام المقبل، الذي سيتواكب مع العيد الخمسين للأمم المتحدة، سيرقى بشكل أتم إلى مستوى توقعاتنا، ويعطينا أسبابا أكثر للشعور بالأمل.

السيدة فلوريس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يوجه الشكر إلى الأمين العام من أجل التقرير (A/49/1) الذي قدمه عن أعمال المنظمة. وترى أوروغواي أن مناقشة هذا التقرير في الجمعية العامة تعطي الدول الأعضاء فرصة ممتازة لتبادل الآراء بشأن أداء المنظمة، ولتقييم النتائج، ووضع المبادئ التوجيهية لعملنا في المستقبل.

تطرح في "المقدمة" فكرة أساسية نرى أن تطور الوثيقة بأكمله يقوم عليها، ألا وهي تصحيح الانطباع الخاطئ بأن الأمم المتحدة تكرس اهتمامها لصون السلم على وجه الحصر تقريبا. ويحاول التقرير، من خلال وصف لأنشطة المنظمة على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية، أن يبين أن المنظمة تقوم بدور كبير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أيضا وليس في صون السلم فقط.

ووفدي، بصفة عامة، يشارك في النهج المتبع في التقرير. بيد أننا نرى أن مما يثير الاهتمام أن نتعمق بأكثر من ذلك في بعض الأفكار المطروحة في هذه الوثيقة. وعلى هذا المنوال، فإن النهج العالمي المتكامل إزاء المقاصد الأصلية للمنظمة - السلم والعدل وحقوق الإنسان والتنمية - ينبغي أن تدعم باعتماد تدابير محددة تكفل الوفاء الملائم بتلك الأهداف.

وتحدد الفقرة ١ من المادة ١ من الميثاق السلم بوصفه المقصد الأساسي للمنظمة. وكانت الرغبة في تدعيم الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وبناء السلم وراء نشأة "خطة للسلام". وقد أثيرت في تلك الوثيقة أسئلة جذرية مثل تلك المذكورة في الفقرة ٤٠٠ من التقرير الحالي. ولا تزال بعض المشاكل المذكورة فيها بدون حل. وبوسعنا أن نذكر، على سبيل المثال، تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق.

وبالنسبة للقضايا المحددة المتناولة في الفصل المعنون "الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام" من التقرير، فنود أن نبرز مسألة إنشاء مركز للعمليات وحسن تشغيله. لقد حسن عمل موظفي هذا المركز من الاتصالات ما بين البعثات الميدانية والمقر الرئيسي والبلدان المساهمة بقوات. وترى أوروغواي، بوصفها بلدا مساهما بقوات، أن تشغيل المركز له أهميته البالغة لكفالة حصول البلدان المساهمة بقوات على أقصى كمية من المعلومات. ولذلك السبب فإننا دهشنا للقرار الذي اتخذ بوقف توزيع التقرير الأسبوعي بشأن الأحداث الرئيسية المتعلقة بالبعثات الميدانية. لقد كان هذا التقرير مفيدا بصفة خاصة للبعثات وكان يوفر تفهما كاملا للأحداث خلال الفترة المستعرضة.

كما نود الإعراب عن ارتياحنا للترتيبات المتخذة لإنشاء نواة لوحدة للتخطيط. إذ أن ذلك سيساعد في التخطيط لأي عملية أثناء مراحلها الأولية، وفي تنسيق شتى عناصرها بطريقة متكاملة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الجهود المبذولة لتدعيم هيئة موظفي مكتب المستشار العسكري للأمين العام.

أما بالنسبة للعلاقات ما بين الأمانة والحكومات التي تقدم القوات، فإن وفدي يعتبر المبادرات المتخذة لزيادة عدد الاجتماعات التي تعقد بين البلدان المساهمة والمكاتب ذات الصلة الوثيقة في مجال كل بعثة، مبادرات إيجابية جدا. ويجدر بنا أن نشير، دون الإجحاف بتلك الاجتماعات، وفي إطار مجلس الأمن، إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة S/1994/1063 بجعل مشاركة البلدان المساهمة بقوات في المشاورات أكثر

مرونة، خاصة عندما يتعلق ذلك بالقضايا الموضوعية لولاية كل منها.

بمرور الوقت نلمس أن السلم والتنمية مفهومان مترابطان ارتباطا وثيقا - وقد قيل إن السلم عامل أساسي في عملية التنمية. وأن السلم والأمن الدوليين، بدورهما، لن يُضنا حقا إلا إذا قضينا على الأسباب الأساسية للصراعات. وهكذا، ينظر إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنها أحد أسس توطيد السلم والأمن الدوليين.

يريد المجتمع الدولي النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي بين جميع الشعوب، وقد أعربت الجمعية العامة عن هذه الرغبة في قرارها ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، الذي أدى إلى صدور التقرير المعنون "خطة للتنمية"، وبالرغم من الأهمية التي لا تنكر لهذا الموضوع، فلا توجد لدينا حتى الآن مقترحات أكيدة لاعتماد السياسات والتدابير التي توضح الطريق إلى اتخاذ إجراء ملموس وفعّال.

لم تعد المنظمة عنصرا فعالا في التصدي للمشاكل المالية والمشاكل الاقتصادية الكلية. ويجب أن يكون عملها مطابقا للجهود التي تبذلها البلدان النامية حتى تستعيد بقدر الإمكان المزايا التي قررها الميثاق في مجال التنمية الاقتصادية. ثمة جزء فرعي من التقرير مكرس لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ووفد بلادي على دراية بالأنشطة التي حدثت على مر العام الماضي في هذا المجال وتلك الأنشطة عززت فعالية هذه الهيئة وقدرتها على العمل.

عندما أنشئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ١٩٦٤، كان الهدف منه أن يضطلع بدور كبير في مجال التعاون الاقتصادي. وبالرغم من أن العديد من هذه الأمور يتناولها حاليا البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، أو حتى فيما مضى، الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، فالحقيقة الواقعة هي أن الأونكتاد هو المحفل الوحيد الذي لديه نظرة شاملة للتنمية وولاية وصلاحية قانونية تمكنه من التصدي لطائفة واسعة من البنود الهامة في سياق التكافل العالمي الشامل.

ولهذا السبب، في رأينا، لا بد من إعادة تنشيط الأونكتاد على نحو أفضل، ولا بد من استعادته لوظائفه الأساسية في مجالات التنسيق والتحليل والتفاوض حول السياسات الاقتصادية العالمية. ولا بد من تعزيزه بوصفه أداة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

وفضلا عن ذلك، يعتقد وفد بلادي أن الأونكتاد ينبغي أن يعمل بوصفه عاملا حفازا وذلك بخلق توافق آراء دولي جديد وأنواع جديدة من التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. كما يجب أن نشير إلى أن التدابير الإدارية أمر لا غنى عنه إذا ما كان للأونكتاد أن يُعزز، وهذه التدابير تتضمن تلك المتصلة بتعيين الأمين العام للمؤتمر.

وفي مجال آخر، يؤيد وفد أوروغواي مبادرة الأمين العام بتعيين مستشار تكون مهمته تحسين تنسيق الأنشطة التشغيلية في ميدان التنمية. وهذا سيتضمن تعزيز نظام المنسقين المقيمين. وهذا المستشار سيوفر التماسك في ميدان السياسات وسيحسن التنسيق داخل الأمم المتحدة ولا سيما التنسيق بين ادارات المقر واللجان والصناديق والبرامج الاقليمية التابعة للمنظمة.

تشير الفقرة ١٩٤ من التقرير إلى ضرورة تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ستة مجالات هي: التخفيف من حدة الفقر، وتطوير الإدارة، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، والبيئة وادارة الموارد الطبيعية، ودور المرأة في التنمية، وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية. وأوروغواي تقترح تشجيع تعزيز وسائل تقييم النتائج المحددة التي تحققت.

تتناول الفقرة ١٠١ من التقرير نقطة تثير قلقنا وأشير إلى الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة. فالأمين العام ألقى الضوء على الحالة الخطيرة للسيولة النقدية في المنظمة وخاصة فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام. وقد أعلن مرة أخرى أن السبب الرئيسي لهذه الحالة يرجع إلى أن بعض الدول الأعضاء لم تف بعد بالتزاماتها بتسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد. ويتشاطر وفد بلادي الرأي الذي تم الإعراب عنه مرارا وتكرارا بأنه إذا ما دفعت جميع الدول الأعضاء الأنصبة المدينة بها فإن هذه المشكلة سوف تحسم.

وبالنسبة لهذه النقطة، يفهم وفد بلادي أن الأنصبة حددت على أساس قدرة الدولة على الدفع، وبحيث تكون آثار سداد النصيب المقرر على الاقتصادات الوطنية متماثلة بالنسبة للجميع. ولا بد من مناقشة هذا الموضوع باستفاضة وبأقصى قدر ممكن من المشاركة. ومما لا شك فيه أن المناقشة الخاصة بهذا الموضوع في اللجنة الخامسة ستكون مجدية للغاية.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يشير إلى بضع مشاكل قانونية واردة في تقرير الأمين العام - دور محكمة العدل الدولية؛ وموافقة الجمعية العامة على اتفاق خاص بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢؛ وإقرار لجنة القانون الدولي لمشروع النظام الأساسي لإقامة محكمة جنائية دولية دائمة.

توجد حاليا ١٨٦ دولة طرفا في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، و ٥٨ دولة أعلنت اعترافها بالاختصاص القضائي الملزم للمحكمة وفقا للفقرتين ٢ و ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي. وقد كانت أوروغواي أول بلد يوقع على الحكم الاختياري بقبول هذا الاختصاص. وفي عام ١٩٢١ انضممنا إلى محكمة العدل الدولية الدائمة، وبموجب الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا يزال هذا الإعلان ساري المفعول فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية.

قبل بضعة أيام فقط تابع وفد بلادي باهتمام بالغ عرض السيد محمد بجاوي، رئيس محكمة العدل الدولية، تقرير المحكمة على الجمعية العامة. ونحن نتشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها عندما قال إنه بالرغم من أن الاهتمام المتجدد باللجوء إلى سلطة المحكمة القضائية كان واضحا في السنوات الماضية، فإن السؤال الأساسي لم يكن: هل المحكمة مشغولة للغاية أم لا؟ بل كان: هل المحكمة تشغل مكانها الصحيح في النظام الموضوع لصيانة السلم على النحو المقرر في الميثاق.

تعلق أوروغواي، بوصفها بلدا بحريا، أهمية كبيرة على دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ. وقد كان بلدي من بين مقدمي مشروع القرار ٢٦٣/٤٨، الذي يتضمن الاتفاق الخاص بتطبيق الجزء الحادي عشر. وباتخاذنا لهذا الإجراء إنما استهدينا برغبتنا في ضمان احترام الطابع الموحد لاتفاقية ١٩٨٢، وبالرغبة في تأمين المشاركة والتأييد العالميين للمبادئ والمعايير التي تم النص عليها في الاتفاقية.

ويشعر وفد بلادي بالسعادة إزاء العمل الذي أنجزته لجنة القانون الدولي في دورتها السادسة والأربعين. ونرحب، بصفة خاصة، بالانتهاء من وضع النظام الأساسي لمحكمة جنائية دولية دائمة. وبالرغم من أن المحكمة التي تؤيدها أوروغواي ستكون لها ولاية قضائية بحتة وملزمة، فإننا نشعر أن هذه بمثابة خطوات هامة اتخذت في مجال تطوير القانون الدولي.

ويحدو وفد بلادي الأمل، مع بدء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة، في أن تكون نفس القوة المرشدة التي أدت في عام ١٩١٨ إلى تأسيس عصبة الأمم، وفي عام ١٩٤٥ إلى إنشاء الأمم المتحدة، هي التي سترشد المجتمع الدولي بأسره وتمكننا من الاستجابة على نحو ملائم للتحديات التي سنواجهها في القرن القادم.

السيد شان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/49/1.

إن الآراء التي أعرب عنها كل من سفير اندونيسيا بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز وسفير الجزائر بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ تحظى بالتأييد الكامل من وفد باكستان. فالتقرير الشامل للأمين العام يبين تماما صفاته البارزة باعتباره رجلا أكاديميا، فضلا عن الرؤية التي يظهرها في أنشطته الرامية إلى حسم العديد من الأزمات التي تواجه العالم. ويسلط التقرير الضوء على الانجازات العديدة للمنظمة بالإضافة إلى التحديات التي تواجهنا والتي تتطلب استجابة عاجلة وفورية من هذه الجمعية العامة.

يبين كل من التقرير السابق للأمين العام المعنون "خطة للتنمية" والتقرير قيد البحث تحليلا واضح المعالم للأبعاد المتعددة للتنمية، بالإضافة إلى الامكانيات الفريدة المتاحة لمنظمتنا لتشكيل توافق آراء عالمي للعمل المتعدد الأطراف، ونهج متكامل يشمل جميع أبعاد التحدي للتنمية. ويؤيد وفد بلدي تماما الروابط الثابتة في التقرير بين السلم، والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والظروف الاجتماعية السليمة، والديمقراطية والتنمية.

كما أنه يوافق على أن تعريف الأمن في العالم اليوم لم يعد يقتصر على مسائل الأرض والسلاح، بل أصبح يشمل الرفاهية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، وحماية حقوق الإنسان. وكما أوضح الأمين العام، وبحق، هناك علاقة مباشرة قائمة بين السلم والأمن الدوليين وبين التنمية.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والعيد الخمسيني للأمم المتحدة الذي سيحتفل به قريبا يتيحان لنا فرصا تاريخية. وينبغي الاستفادة من هذه الفرصة في تعزيز التعاون العالمي وإيجاد سبل جديدة لاستخدام الأهداف الأصلية للميثاق، وهي العدالة وحقوق الإنسان والتنمية، في وضع أساس دائم للسلم والأمن الدوليين.

ويعرب الوفد الباكستاني عن امتنان خاص للأمين العام بطرس بطرس غالي لتوجيهه نظر المجتمع العالمي في الفقرتين ٥٤١ و ٥٤٢ من تقريره إلى التوترات والخطر الذي يهدد السلم نتيجة للمشاكل الموجودة في جامو وكشمير. ونحن نرحب باستعداده لبذل كل جهد ممكن لتسهيل البحث عن حل دائم لواحد من أقدم الصراعات التي لم تحسم، وهو صراع ما زال مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة. وعلى الرغم من التأكيدات والتعهدات المعطاة من القادة الهنود، فإن أبناء جامو وكشمير، المقهورين منذ عام ١٩٤٧، ما زالوا محرومين من حقهم في تقرير المصير. وقد

شهد العالم عهدا للارهاب لم يسبق له مثيل يحطم حقوق الإنسان للمدنيين في تلك المنطقة ولقد قتل ٠٠٠ ٤٥ كشميري وتعرض الآلاف للتعذيب والاعتقال التعسفي.

إن التوترات التي يولدها هذا النزاع تهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويرى وفد بلدي أن من الضروري أن يتدخل المجتمع الدولي لتشجيع التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع حول جامو وكشمير. وفي هذا السياق، تقبل باكستان العرض الذي قدمه الأمين العام لبذل مساعيه الحميدة لتسهيل البحث عن حل لهذا النزاع. وأملنا أن تقبل الهند أيضا عرض الأمين العام.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة أريستانبيكوفا (كازاخستان).

السيد موثورا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي على التقرير المتعمق الذي قدمه إلى هذه الجمعية العامة عن أعمال المنظمة طوال العام الماضي. ونحن نشيد بالأمين العام لقيادته المبدعة وبعيدة النظر التي يواصل إتاحتها للمنظمة. وتؤكد كينيا له تعاونها ودعمها له في مهمته الجسيمة.

لقد قدم الأمين العام باقتدار كبير استعراضا شاملا للعمليات التي قامت بها المنظمة طوال الـ ١٢ شهرا الماضية، خصوصا العمليات المتعلقة بتنفيذ القرارات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة. كما عرض باستفاضة رؤيته بالنسبة للتحديات التي ستواجه المنظمة مستقبلا في المجالات الرئيسية للسلم والأمن والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ويتفق وفد بلدي مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأن نجاح الأمم المتحدة في تنفيذ مهمتها لا يزال يعتمد أساسا على التزام الدول الأعضاء والجماهير العريضة بالمنظمة. وبنهاية الحرب الباردة، يوجد دعم متجدد للمنظمة، ومن ثم تبرز الحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة لتعزيز سلطتها المعنوية في السعي من أجل تحقيق أهدافها النبيلة الواردة في الميثاق.

إن الأمم المتحدة - شأنها شأن أي منظمة أخرى - لا تستطيع أن تعمل بشكل فعّال بدون أساس مالي سليم. وتقع على عاتقنا جميعا، بوصفنا أعضاء في المنظمة، المسؤولية عن ضمان دفع الحصص المقررة في الموعد المحدد لها، وجعل ميزانية المنظمة متسقة مع المطالب والمسؤوليات التي يضعها مجموع الأعضاء على عاتقها.

وتقدر كينيا حق التقدير التشديد الذي يضعه الأمين العام على ضرورة تحقيق توازن بين الاعتمادات المخصصة للسلم والأمن والاعتمادات المخصصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومما يهمنا بشكل كبير أن الأمين العام أعرب عن اهتمام خاص فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز الصلات بين تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، والتعمير، والتنمية طويلة الأمد. ونحن نشيد به لتعيينه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد جيمس سبيث ليساعده في الاضطلاع بالمسؤولية الشاملة عن تحسين التنسيق في الأنشطة التنفيذية للتنمية. وفي هذا الصدد، تلقى الاستراتيجية الخاصة بتعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني بالغ الترحيب.

وبما أن الأمم المتحدة تعيد تقييم نفسها استعدادا للاحتفال المقبل بالعيد الخمسين للمنظمة وترتب استراتيجيتها للمستقبل، فإن كينيا تؤيد الرأي القائل بأن نهج القاعدة إلى القمة هو أكثر النهج فعالية فيما

يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية. ومن الأمور البالغة الأهمية التي لن نفيها حقها مهما قلنا في تأكيد أهميتها بناء القدرة على الصعيدين الوطني والاقليمي فيما يتصل بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكذلك التعبئة العامة للسكان دعما لأنشطة الأمم المتحدة، واستجابة للشواغل المحلية والوطنية والإقليمية.

ولتسمحوا لي الآن بالتعليق على بعض الجوانب المحددة في تقرير الأمين العام. فنحن نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن فيما يتصل باصلاح المنظمة بغرض تحسين كفاءتها وأدائها الإداري. ويركز الفصل الثاني من تقرير الأمين العام، المعنون "تنسيق استراتيجية شاملة"، على جملة أمور، منها تزايد مسؤولية مجلس الأمن في ضوء التحديات العديدة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة. وبزوال الحرب الباردة ما برح المجتمع الدولي يولي ثقة أكبر لدور المنظمة. وفي هذا الخصوص، اكتسب اصلاح مجلس الأمن أهمية والحاحية حاسمتين.

ويرحب وفدي بالقرار الذي سبق أن اتخذته الجمعية العامة بتمديد ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ويتطلع وفدي إلى اختتام أعمال الفريق العامل خلال هذه الدورة. وقد ركزت المناقشة المستفيضة التي جرت بالفعل بخصوص هذا البند، الاهتمام بدرجة كبيرة على ضرورة اصلاح المجلس، ليس فقط لتعزيز كفاءته وشفافيته وطرق عمله وإنما ليظهر أيضا تمثيلا واقعيا ومنصفا لمجموع أعضاء المنظمة.

إن ضرورة تحقيق المجلس للتمثيل الجغرافي العادل مسألة ذات أهمية حاسمة. وقد عبر وفدي بالفعل عن آرائه في إطار البند ٣٣ من جدول أعمال الجمعية العامة وهو يتطلع إلى زيادة المشاركة في أعمال الفريق.

ونرحب بالترتيبات التي اتخذها الأمين العام بالفعل بغرض خدمة أغراض المجلس، بما في ذلك تعيين مستشار خاص، برتبة وكيل أمين عام، ليعمل كممثل شخصي له في المجلس.

في الفصل الثالث من التقرير، يصف الأمين العام التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان بأنها أسس السلم. واستنادا إلى وثيقة "خطة للتنمية" التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، كرست الجمعية العامة عدة جلسات لمناقشة الخطة على نحو متعمق. وجرت أيضا مناقشة حيوية للخطة في جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي عقدها رئيس الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي وكذلك في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقودة أيضا في حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وفي هذا الخصوص، نرحب باقتراح الأمين العام بتعزيز الروابط بين المساعدة الطارئة وإعادة التأهيل والتنمية الطويلة الأجل. ورحب وفدنا بوجه خاص بقرار الأمين العام بأن يعهد إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية كاملة في مساعدته لتحسين تنسيق الأنشطة المتعلقة بالتنمية. ونعتقد اعتقادا قويا بأن للأمم المتحدة دورا هاما في هذا الصدد. وفي حين أن لأوساط المانحين ومؤسسات بريتون وودز دورا هاما في هذا الخصوص، فإن تجارب العديد من البلدان النامية، بما فيها بلدي، تفيد بأن هذه المنظمات تميل، ولو بغيرقصد - إلى فرض سياسات تحدث آثارا ضارة جدا بالأفراد الضعفاء في المجتمع. وتحتاج برامج التكيف الهيكلي للاقتران بشبكات الأمان التي يمكنها وقاية الفئات السريعة التأثر من الآثار الضارة التي

تصاحب هذه البرامج عادة، وإن كان هذا أمرا ضروريا في المعتاد.

ونتطلع، في هذا الخصوص، إلى المؤتمرات العالمية الرئيسية المقبلة التي سيناقش فيها البعض من هذه المسائل بالتفصيل. ويُتوقع، بصفة خاصة، لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في العام المقبل، أن يضع برنامج عمل للمجتمع الدولي في هذا الميدان الحيوي. ويجب أن يؤكد ذلك المؤتمر حقيقة تعذر تحسين الحالة الاجتماعية للأهالي بدون تحسين الظروف الاقتصادية بوجه عام.

اطلع وفدي، بقلق شديد على الملاحظة الواردة في الفقرة ١٨٨ من التقرير التي تفيد بحدوث انخفاض خطير في الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية. وعلى وجه التحديد، انخفضت مخصصات الموارد لبعض المنظمات التي تهتم البلدان النامية بولايتها اهتماما كبيرا مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويبين تقرير الأمين العام بوضوح ضرورة تعزيز قدرة هذه المنظمات لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها المتزايدة خاصة حسبما نص عليه الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وتشير الفقرة ١٨١ من التقرير على وجه التحديد إلى دعوة جدول أعمال القرن ٢١ الصريحة لزيادة ما لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خبرة فنية وتزويده بموارد مالية إضافية. إلا أن ضيق الموارد لا يزال يؤثر في الأنشطة في عدد من المجالات البرامجية مثل الطاقة والصحة البيئية والغلاف الجوي والتقييم البيئي.

ونشير أيضا إلى الملاحظة القائلة بأن الموارد لا تزال تمثل أهم تحد يواجه الموئل في مجال الإعداد لمؤتمر الموئل الثاني. وقد عانى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خفض في موارده الأساسية بنسبة ١٥ في المائة في حين واجهت اليونيسيف نكسة خطيرة في الاشتراكات في ١٩٩٣، فتدنى المستوى بمقدار ١٥٠ مليون دولار من قمة بلغت ٦٨٨ مليون دولار في سنة ١٩٩٢. وعانى صندوق الأمم المتحدة للسكان من نقص في الاشتراكات في سنة ١٩٩٣ بمبلغ ١٨,٤ مليون دولار أقل من مبلغ ٢٣٨ مليون دولار في سنة ١٩٩٢.

ولا ينبغي السماح لهذه الحالة بالاستمرار. وهناك دليل واضح على أن موارد المنظمة ماضية في توجهها نحو ميزانيات حفظ السلم والشؤون الإنسانية على حساب التنمية. ونود أن نكرر ما أشار إليه الأمين العام نفسه من وجوب إعطاء التنمية الأولوية بوصفها أساس السلم.

وتضمن تقرير الأمين العام، في معرض الكلام عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إشارة إلى أن البرنامج المذكور يتولى مهام الأمانة لخمس اتفاقيات دولية هي اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها؛ وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون الملحق باتفاقية فيينا المتعلقة بحماية طبقة الأوزون؛ واتفاقية الاتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض من النباتات والحيوانات البرية؛ واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يواصل البرنامج تنسيق ودعم ١٣ برنامجا بحريا اقليميا، تستند تسعة منها إلى اتفاقيات اقليمية.

وبذلك يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد اكتسب خبرة فنية كبيرة في خدمة الاتفاقيات البيئية.

وأكد مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية أيضا دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الوكالة الرائدة في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية. ولهذه الأسباب، فإننا على قناعة بوجوب تواجد الأمانات الدائمة للاتفاقيات البيئية الجديدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي وهي تشمل التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر. وسيتماشى هذا في الواقع مع رغبة الجمعية العامة وقرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي دعا بانتظام إلى تقوية البرنامج وتحقيق التناغم والفعالية بالنسبة للتكلفة به وتعزيز كفاءته وينطبق ذلك، حقا، على برامج الأمم المتحدة الأخرى.

وفيما يتعلق بالقسم دال المندرج تحت الفصل الثالث والمعنون "حتمية العمل الإنساني" طور الأمين العام التدابير التي اتخذها لتعزيز التنسيق بين مختلف المشاركين في الأنشطة الإنسانية والسياسية وحفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ونود أن نؤكد حاجة الأمم المتحدة لتعزيز قدرتها على الاستجابة للحالات التي تتطلب استخدام الدبلوماسية الوقائية وذلك لتفادي حدوث كوارث من النوع الذي شهدناه مؤخرا في رواندا.

السيد بتلر (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نعبر عن تقديرنا للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/49/1) الذي هو تقرير شامل وتطلعي.

فالتقرير يوضح بجلاء التحديات والفرص التي تواجه الآن الأمم المتحدة في بيئة عالمية تزداد تعقيدا. ويوجز أيضا الإجراءات الهامة التي اتخذت في ميادين كثيرة خلال السنة الماضية دعما لدور المنظمة وأسلوب عملها حتى تكون قادرة على الاستجابة بفعالية لتلك التحديات والفرص.

ويؤكد الأمين العام أن السياق الدولي الجديد والطبيعة المتعددة الأبعاد للتحديات تتطلب عملا جماعيا ونهجا متكاملا، ونحن نوافقه في ذلك. إن هدفنا المشترك ينبغي أن يكون التعاون من أجل السلام من خلال توطيد الأمن التعاوني بكل مظاهره.

وكما قال وزير الشؤون الخارجية في استراليا، السناتور غاريت إيفانز، في بيانه في المناقشة العامة منذ ثلاثة أسابيع مضت:

"إن التمييز بين السلم والأمن من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى كان دائما موضوع مناقشة عقيمة وغير مجدية، اقترنت بمحاولات لمقايضة هدف بهدف آخر بصفته من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة. وأي مفهوم عصري صحيح للسلم الدولي، ناهيك عن السلم داخل الدول، يجب أن يعترف بأن الهدفين تربطهما صلة لا انفصام لها: فلا يمكن أن يتحقق السلم المستدام دون التنمية، ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون السلم". (A/49/PV.15، ص ٧)

ولهذه الأسباب، ترحب استراليا بجهود الأمين العام في وضع خطة للتنمية، على غرار "خطة للسلام". ومن بين الاعتبارات الهامة الأخرى، تعترف خطة التنمية بالعلاقة بين السلم والتنمية، مسلمة بأن التنمية المنصفة تستأصل شأفة الكثير من الأوضاع الاجتماعية - السياسية التي تنمو في ظلها تهديدات السلام، وما يتسم بأهمية بالغة هو أن الخطة تركز التأكيد على بني البشر فرادى باعتبارهم موضوع جهودنا الانمائية والمستفيدين منها. وتعترف خطة للتنمية بأن الاقتصادات ينبغي أن تخدم الناس.

ونحن نرحب أيضا بتركيز الأمين العام اهتمامه على التعاون الدولي العملي من أجل الأمن الانساني العالمي، على سبيل المثال في مجالات المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ، والحكم الناجع والقضايا الاجتماعية الأساسية التي تشكل جدول أعمال القمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

ومن الواضح أن الأمر سيتطلب بذل جهد أكثر تكاملا - أي سيتطلب ذلك من منظومة الأمم المتحدة - إذا أريد للأهداف الواردة في خطة للتنمية أن تتحقق. ومن الحتمي أن نحسن من قدرة المنظومة على وضع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها على نحو أحسن تنسيقا وبأسلوب أكثر تماسكا، بما في ذلك إيجاد السبل التي تسمح لمؤسسات بريتون وودز وهيئات الأمم المتحدة أن تعمل معا في اتساق أوثق. ولكن الأمر سيتطلب أكثر من ذلك، بما في هذا إدخال تغييرات على هياكل صنع القرارات رفيعة المستوى في أمانة الأمم المتحدة. فهناك اصلاحات كبيرة أدخلت أو هي بين التنفيذ في الأجزاء الحكومية الدولية من منظومة الأمم المتحدة. ولكن هذا لا يصدق على الأمانة العامة ذاتها. فعلى الرغم من بعض التغييرات الأخيرة التي نرحب بها - بما في ذلك خاصة تعيين المستشار الخاص للأمين العام للأنشطة التنفيذية - تعتقد استراليا بأنه ما زال هناك مبرر قوي لإنشاء مجموعة جديدة من كبار المسؤولين المتزاملين في العمل تتألف من أربعة نواب للأمين العام يعملون مع الأمين العام، ويكونون مسؤولين عن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشؤون السلم والأمن، والشؤون الانسانية، والشؤون الادارية والتنظيمية.

ويعد توفر قدرة فعالة على الدبلوماسية الوقائية من أهم العناصر الحاسمة في نجاح أي نظام للأمن التعاوني. ومن ثم، يسعدنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام يتضمن فصلا مطولا عن توسيع نطاق دور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات، وهو مجال أحرز فيه تقدم كبير، كما يسجل التقرير، في عدد من المناطق منذ نشر "خطة للسلام".

وتعرب استراليا عن اقتناعها بأن الأمم المتحدة يمكنها، بل عليها أن تضطلع بالمزيد في هذا الصدد لمنع تصاعد النزاعات إلى صراعات مسلحة. فذلك أمر مستطاع في عالم اليوم، ولا بد من عمله. وهناك شواهد كثيرة على أن الوقاية ليست أفضل من العلاج فقط بل هي أيضا أقل تكلفة من العلاج. ومن أجل إعطاء قوة دفع أخرى لهذه العملية، نقترح تقديم مشروع قرار حول تعزيز الدبلوماسية الوقائية في الدورة الحالية. ونعتقد أن هناك تأييدا واسع النطاق لبناء الأمم المتحدة آلية قوية للدبلوماسية الوقائية - بغية تطوير القدرة التي تنبأ بها مؤسسو الأمم المتحدة، والمتوخاة في المادة ٣٣ من الميثاق، بحيث تصبح عنصرا فعالا في تسوية النزاعات سلميا.

وستكون المنظمة أقدر على العمل الفعال في هذا المجال إذا ما أكسبت موظفيها مهارات إضافية في مجال حسم النزاعات وإدارة الصراعات، ونحن نثني على جهود المنظمة لإنجاز ذلك من خلال برنامج الزمالة في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وستواصل استراليا توفير الدعم لهذا التدريب. ونحن نقترح على الأمم المتحدة أن تنشئ داخل أمانتها دائرة لحل الصراعات. وندعو إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية، وزيادة التنسيق واقتسام المعلومات والقدرة على الانذار المبكر فيما بين مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة. وينبغي الاستفادة على نحو أكبر أيضا من موارد الدول الأعضاء، وإيجاد روابط أقوى مع الترتيبات الأمنية الإقليمية.

وهذه المنظمات والترتيبات الاقليمية يمكنها بحد ذاتها أن تلعب دورا مفيدا تماما، ولكن ينبغي أن نكون واقعيين في توقعاتنا لأن معظمها لا يستطيع أن يجاري قدرة الهيئات العالمية على حشد الموارد من أجل بناء السلام، من ناحية أو من أجل الاستجابة العسكرية للأزمات، من الناحية الأخرى. ومع ذلك فهي توفر سبيلا لجمع أطراف النزاعات معا في إطار بناء خال من المجابهة.

ونحن نرحب بالتطورات الأخيرة في تعزيز النهج الاقليمية، وبخاصة الاجتماع الافتتاحي الأخير للمحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بما تجلى فيه من استعداد واضح لتطوير الدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونأمل أن يشاركنا الآخرون اهتمامنا في استكشاف مدى امكانية إنشاء مراكز اقليمية مرجعية لإسداء المشورة في مسائل السلم والأمن، وتعزيز هذه الأهداف تحت راية المنظمات الاقليمية أو الأمم المتحدة ذاتها، أو كليهما.

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية الوقائية في الاسهام في الأمن التعاوني دور حيوي. في أوائل هذا الأسبوع، على سبيل المثال، اعتمدت الجمعية العامة قرارا يتناول الحالة في جمهورية بوروندي الواقعة في افريقيا الوسطى، وهي بلد يشكل حالة أصبحت تصلح اختبارا لجدوى الجهود الدولية في مجال الدبلوماسية الوقائية. إن اهتمام المجتمع الدولي لم يسترع على النحو الملائم إلى الحالة في بوروندي، إلى أن وقعت الأحداث المأساوية في رواندا في أوائل هذا العام.

فنظرا للروابط التاريخية بين البلدين والتوترات الداخلية المتشابهة بينهما، لم يكن مستغربا أن ينظر إلى بوروندي على أنها معرضة لنفس الأحداث المأساوية التي عصفت برواندا. ومع أن الحالة في بوروندي ما زالت هشة، فإن السلم قائم هناك، وهذا يعود إلى حد ما إلى الخطوات الوقائية التي اتخذها المجتمع الدولي والتي ساعدت على تجنيب بوروندي شر اللحاق برواندا.

فمن خلال المشاورات التي جرت بين الأحزاب السياسية، بروح من المصالحة، تم تنصيب رئيس جديد في بوروندي، وتم تشكيل حكومة جديدة. إن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على سبيل الوقاية في بوروندي تبعث على التشجيع. على أن من اللازم متابعتها. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره حول بوروندي الذي صدر في الآونة الأخيرة فإنه:

"إذا ما نظرنا إلى المبالغ الطائلة التي قد تستلزمها المساعدة الطارئة في حال تكرار المأساة الرواندية في بوروندي، لوجدنا أن الثمن الذي علينا سداده اليوم من أجل الوقاية يبدو ضئيلا إلى أدنى الحدود". (S/1994/1152، الفقرة ٤٧)

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإن سنة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التي يخطر لي أن أذكر أنها بدأت عند منتصف الليل قبل أربعة أيام، إنما:

"تشكل تحديا مرغوبا وفرصة قيّمة لإيجاد توافق آراء عالمي يساند التنمية بجميع أبعادها، بوصفها أبقى أسس السلم والأمن الدوليين والأمل الأكبر للبشرية جمعاء". (المرجع نفسه، الفقرة ١٢)

ونحن الاستراليين، نؤيد وجهة النظر هذه تأييدا تاما، ونعتقد كذلك أن جزءا لا يتجزأ من هذا النهج

الجديد الذي يجب أن تتبعه الأمم المتحدة للتصدي لهذا التحدي هو التشديد على نحو أكبر على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدبلوماسية الوقائية بكل مظاهرها. وباستطاعتنا أن نقوم بالمزيد من العمل على تقوية الاسهام الذي يمكن أن تقدمه الدبلوماسية الوقائية للسلم والأمن الدوليين، ويمكننا أن نقوم بذلك في هذه الدورة للجمعية العامة. وهي فرصة ينبغي لنا أن ننتهزها.

السيد رميريز دي استينوز بارسيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن المناقشة بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال قد تعد من أهم المناقشات في هذه الدورة. وتكمن أهميتها تحديدا بحقيقة أننا، وإذ نقترب من الاحتفال بمرور نصف القرن الأول على إنشاء هذه المنظمة، يشتد النقاش بيننا حول ما ينبغي أن تكون عليه المنظمة في المستقبل، وما ينبغي أن تكون عليه صلاحياتها وأهدافها وكيف ينبغي لها أن تتصرف من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البشرية خلال السنوات الأخيرة من هذه الألفية.

لقد درس وفد بلادي تقرير الأمين العام بعناية فائقة، ونحن نتفق من حيث الجوهر مع بيان رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، الذي يعرب عن العديد من الشكوك والهواجس التي تتشاطرها كوبا.

وتستحيل تغطية الأفكار واسعة النطاق التي وردت في تقرير الأمين العام في بيان واحد، ولذلك فإننا سنقتصر هنا على إبداء بعض الأفكار الضرورية والتعليق على بعض المفاهيم التي نعتبرها خاطئة، على أن الوفد الكوبي سيواصل التعليق على العناصر الواردة في هذا التقرير، سواء في الجلسات العامة أو في اللجان الرئيسية للدورة التاسعة والأربعين هذه.

إن ما يدعو إلى الارتياح أن نجد في مقدمة الوثيقة عددا من الأفكار التي نرى أنها ينبغي أن تشكل جوهر عمل الأمم المتحدة في هذه المرحلة من تاريخها. ونعتقد أن التشديد على مسألة التنمية ينطوي على أهمية حاسمة، وفي هذا السياق نجد من المناسب أن الأمين العام قد عقد العزم على:

"تصحيح ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام". (المرجع نفسه، الفقرة ١)

إلا أن المنظمة نفسها قد تكون هي الملومة عن شيوع هذه الفكرة الخاطئة. فهي في غمرة النشوة التي سادت في السنوات القليلة الماضية ربما تكون قد أغفلت الطابع المتعدد الاختصاصات لدورها، وربما تكون قد ركزت على نحو مفرط على صون السلم والأنشطة المتصلة بذلك. وقد لاحظنا بقلق في مناسبات عديدة كيف أن معظم الموارد الموضوعة تحت تصرف المجتمع الدولي للأنشطة المتعددة الأطراف قد يوجه لصون السلم في تجاهل للميادين الأخرى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي أن تشكل مجالات الاهتمام ذات الأولوية.

وبالمثل لا يبدو من المناسب، كما جاء في التقرير، أن يكون على المجتمع الدولي أن يقوم بتعريف جديد لمفهوم التنمية. فهذه المنظمة ليست جديدة، وليست جديدة أيضا المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياة جزء كبير من البشرية. فطوال عقود اعتمدت هذه المنظمة مئات الوثائق التي تحدد بوضوح، بطريقة أو بأخرى، ما هي التنمية وما الدور الذي ينبغي أن تضطلع به هذه المنظمة في الجهود الرامية إلى بسط منافع التقدم للجميع، وإيجاد علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة في العالم.

ولا ينبغي لنا أن نُعد تعريفات جديدة للتنمية ولا ينبغي لنا اعتماد خطط جديدة تتجاهل الانجازات التي تحققت خلال عقود بل تشتمل، علاوة على ذلك، على مفاهيم كثيرا ما تكون غير مقبولة للدول جميعا، وخصوصا الدول التي يمكن أن تفيد أكبر فائدة من التنمية. ويجب أن نكون قادرين على تهيئة ظروف تبرز عزيمة سياسية حقيقية على النهوض بالتنمية على نطاق عالمي وعلى الاعتراف بالدور الرئيسي للأمم المتحدة المتمثل في إدارة التعاون الدولي تحقيقا لتلك الغاية، كما يذكر التقرير نفسه.

وبالتالي، حتى لو وافقنا على أن ثمة صلة وثيقة تربط عناصر متعددة في عالم اليوم، يجب ألا نتجاهل حقيقة أن التنمية لها مكان الصدارة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دون التنمية، كما اعترف بذلك الأمين العام نفسه في أكثر من مناسبة؛ فبدون التنمية لا توجد ضمانة لوقف تدهور البيئة؛ ودون التنمية لا يمكن النهوض بالعدالة الاجتماعية. كما أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية، سواء في داخل الدول أو فيما بينها دون تقدم متسارع باتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا نشعر بالدهشة لأن الأسس الفلسفية للتقرير لا تعير الاهتمام الضروري للمبادئ المجسدة في الميثاق - وهو حجر الزاوية في أعمال هذه المنظمة - أو للطريقة التي ستطبق بها هذه المبادئ في المستقبل. ومما يثير دهشتنا أيضا أن التقرير لا يشير بطريقة محددة إلى الهدف الرئيسي للأمم المتحدة؛ وهو النهوض بالتعاون الدولي في طائفة واسعة من الميادين. ونعتقد أن هذه المسائل لا يمكن تجاهلها، وأن على الدول الأعضاء أن تصحح هذا الاغفال المؤسف، وخصوصا في فترات يتجلى فيها الميل إلى تمهيد السبيل أمام مفاهيم ملتبسة مثل مفهوم "السيادة المحدودة" ويمارس فيها التدخل في الشؤون الداخلية للدول على نحو متزايد، وتتكرر فيها المحاولات لاحلال الاكراه محل التعاون.

لقد ذكّر رئيس حركة عدم الانحياز، على نحو واضح، بمواقف الحركة بصدد بعض من أهم المسائل التي تتصل بعملية إعادة الهيكلة الجارية في المنظمة. وبالرغم من ذلك، أود أن أسجل أن الوصف الوارد للهيئات الرئيسية المختلفة في تقرير الأمين العام يعد مثالا توضيحيا أيضا في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، فإن الشكل، الذي يظهر على الصفحة ٥٠ من التقرير، يبرز الفارق الظاهر بين الزيادة في المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته والزيادة في جلسات المجلس الرسمية. وفي هذا الدليل الواضح على السبب في أن الحال يقتضي مزيدا من الشفافية في عمل المجلس.

وبالمثل، وردت إشارة في أكثر من موضع في التقرير إلى إعادة تشكيل الأمانة العامة، ونحن نعتقد أن الولايات التشريعية لأجهزة الأمم المتحدة لم تحترم الاحترام الكافي في جميع الحالات. ولا ينبغي أن نغفل في هذا السياق أن الدول الأعضاء هي وحدها التي لها أن تحدد أولويات هذه المنظمة. ونأمل عدم الاستمرار في تجاهل هذه القاعدة في المستقبل.

وعلاوة على هذا، تقوم الأمانة العامة بطريقة مستقلة بتنفيذ أنشطة أخرى تتجه، عمليا، إلى تهيئة الظروف لإدخال تغييرات لا تريدها الغالبية من الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، ورد في الفقرة ٣٨٣ من التقرير أنه تدور حاليا مناقشات بين مركز حقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلم بشأن السبل والوسائل التي تضمن تقديم المركز لمزيد من الدعم في عمليات حفظ السلم. وينبغي أن نتوخى الحذر من السابقة التي يمكن أن يخلقها هذا النوع من الأنشطة.

كما ينبغي أن نتوخى الحذر من المفاهيم الحالية المرتبطة بهذا الاتجاه. ومن بينها ما يسمى بـ "العمل الوقائي الإنساني" وهو أمر وإن كان قد يبدو مستحبا، فإنه ينطوي على فرصة كامنة كبيرة لممارسة نزعة تدخلية ينبغي تجنبها.

ونشعر بالقلق أيضا من عدم التوازن في التقرير بين شتى الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. إذ لا يكرس حقا للتنمية سوى جزء صغير من التقرير، ومع هذا أضيفت إليه عناصر تتصل بالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، وعلى النقيض من هذا، فإن النص كله تشيع فيه، بشكل أو بآخر، فكرة الدبلوماسية الوقائية. ويبدو كما لو كنا نفحص نسخة أخرى من وثيقة "خطة للسلام"، بدلا من تقرير عن أعمال الأمم المتحدة لمدة عام.

وفي البيان الذي تشرفت بالإدلاء به بشأن هذا البند في العام الماضي، أشرت إلى قلقنا إزاء إخضاع تنمية العالم الثالث لتطبيق مفاهيم جديدة يقال أنها موجهة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. كما أعربنا عن قلقنا إزاء التغيير في الأولويات المتمثل في فقدان التوازن اللازم بين حفظ السلم والتزامات الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

إن النهج السائد في تقرير هذا العام يقلب بدوره رأسا على عقب أولويات المنظمة، وتلك ظاهرة يبدو أنها في سبيلها لأن تصبح قاعدة. ألا ترى الأمانة العامة أن من المفيد تشجيع استئناف حوار حقيقي وجاد بين الشمال والجنوب؟ ألا ترى الأمانة العامة، في الوقت الذي ترى فيه أنها مفوضة بإيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، أنها مفوضة أيضا بتقديم مساعيها الحميدة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي يكون أكثر عدلا وإنصافا؟ أليس تحقيق التنمية أفضل سبيل للمنع الفعال للصراعات؟

إننا نتفق مع هدف محاولة تجنب المآسي الإنسانية التي تجلبها الصراعات المسلحة، بيد أن التخلف والفقر وسوء التغذية وعدم الوصول إلى الرعاية الصحية المناسبة أكثر كلفة الآن من حيث الأرواح البشرية من جميع الحروب التي تشن على كوكبنا. هل نسبة الثلاثة إلى واحد بين الموارد المخصصة لحفظ السلام والأنشطة المتصلة به، وتلك المخصصة للتنمية نسبة سليمة؟ من الواضح أن الأولويات قد قلبت رأسا على عقب، وأي لمحة للتقرير، مهما كانت متعجلة، تبين أن الأمر كذلك.

هذه المعادلة تدفعنا لا محالة إلى تناول مسألة تلقى الكثير من الاهتمام في الآونة الأخيرة. نقصد ما يطلق عليه "الأزمة المالية" للمنظمة. ونشك في أن هذا هو التعبير السليم لهذه الحالة. ويبدو أن التشخيص الحقيقي هو "أزمة سيولة نقدية". إذ لم يثبت أن الهياكل المالية للمنظمة وآلياتها التنفيذية، مثل جداول قسمة النفقات، في أزمة. وإذا قارنا أرقام مديونية المنظمة، التي توفرها الأمانة العامة نفسها، بأرقام الأموال غير المسددة للمنظمة، لتأكد فيما يبدو، ما أقوله. لا توجد حاجة، في رأينا، إلى القيام بالتغييرات الجذرية المقترحة لإرضاء بضع دول كبيرة، كذلك لا توجد حاجة، في رأينا، إلى مخالفة الإجراءات المستقرة في مناقشة مسائل الميزانية بتنحية اللجنة الخامسة والتابعة لهذه الجمعية العامة.

ومن ناحية أخرى، لا يصح أن يغيب عن بالنا كون النفقات الكبيرة المتكبدة في السنوات القليلة الماضية قد ترتبت على عمليات حفظ السلام. وينبغي أن نقرر أولا ما إذا كانت هذه النفقات نفقات لها فعلا ما يبررها، وما إذا كانت قد استجابت إلى اهتمامات المنظمة في مجموعها، وما إذا كانت تتمشى والأولويات المقبولة لدى غالبية الدول الأعضاء. عندئذ، وعندئذ

فقط، ينبغي أن نعيد النظر في الإجراءات المالية لهذه المنظمة.

وأخيرا، أود الإشارة إلى مسائل تتصل بحفظ السلام. إذ ما زلنا نشعر بالدهشة من أنه لا توجد أي إشارة في التقرير إلى المبادئ التي ينبغي أن تحكم هذه العمليات والأنشطة المتصلة بها، وأساسا، موافقة الأطراف الداخلة في الصراع، باعتبار ذلك شرطا ضروريا مسبقا لإنشاء عملية لحفظ السلام. إننا نشعر بالقلق إزاء الممارسة المتزايدة المتمثلة في "ترخيص" مجلس الأمن لبعض الدول أو مجموعات الدول بحسم حالات معينة، الأمر الذي، فيما يبدو، يبرره التقرير، كما يبرر اتجاها إلى تشجيع الأمم المتحدة، عن طريق عمليات حفظ السلام أو الأنشطة الأخرى المتصلة بها، على التدخل في مسائل تدخل حصرا في نطاق الولاية الداخلية للدول. ولا أجدني في حاجة إلى الإفاضة في التعليق على ما يمكن أن تفضي إليه هذه الأعمال من عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

أدلينا ببضعة تعقيبات على تقرير الأمين العام، لهذا العام وقبل كل شيء على الفلسفة الأساسية الكامنة وراء التقرير. وما زلنا نختلف مع الأمين العام بشأن عدد من المسائل والمفاهيم وإن كنا نتفق معه بشأن العديد من المسائل والمفاهيم الأخرى. وكعهدنا دائما، نحن على استعداد لتوخي المرونة ومحاولة التوصل، عن طريق الحوار والمفاوضات بين الدول الأعضاء، إلى آراء مشتركة تسمح للأمم المتحدة بأن تستقبل النصف الثاني من القرن الأول من وجودها بوجه إنساني، حقا وبأولويات تستجيب حقا لمصالح البشرية في مجموعها، وليس مجرد جزء منها.

السيد باشوفسكي (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعقد مداولاتنا لهذه الدورة للجمعية العامة في وقت هام من حياة الأمم المتحدة، حيث أننا في عشية العيد الخمسيني للمنظمة. لذلك من واجبنا أن نلقي نظرة إلى الوراء إلى نجاحاتنا الماضية ومشاكلنا وأن نقيّمها. وفي قيامنا بذلك، من الضروري جدا أن نركز اهتمامنا على المستقبل وعلى ضرورة تكييف المنظمة مع التحديات الحاضرة والمستقبلة.

لقد اتسم العام الماضي بإحراز تقدم إضافي في عملية إعادة تشكيل القطاع الاجتماعي والاقتصادي للمنظمة سعيا إلى تعزيز دوره وفاعليته في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. وقد اتسع على نطاق الاعتراف بالمفهوم المتطور القائل بأن السلم والنمو الاقتصادي والبيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا. وقد حظيت بتأييد واسع فكرة الحاجة إلى نهج إبداعي شامل للتنمية. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى المناقشات القادمة بشأن تقرير الأمين العام "خطة للتنمية". ونحن نشاطر الرأي بأن "خطة للتنمية" ينبغي أن يكون الهدف منها هو جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للحقائق الجديدة في مجال التنمية. وينبغي توجيه الاهتمام الكافي إلى تحديد سبل ووسائل تحقيق التوافق والتنسيق بين العلاقات المتشابكة بين السلم والتنمية وكيفية معالجتهما.

وينبغي أن تستمر الجهود الرامية الى إعادة هيكلة أنشطة الأمم المتحدة وتنشيطها، مع مراعاة المتطلبات المذكورة سابقا. والأمم المتحدة، منذ إنشائها، باتت الهيئة الدولية الفريدة التي يمكن فيها معالجة جميع المسائل الملحة، على النطاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بطريقة متكاملة. وهي تتحمل مسؤوليات متزايدة وتضطلع بدور أكبر اليوم. إن الحرب الباردة والمواجهة الثنائية قد انتهتا، لكن المجتمع الدولي يواجه تحديات وتهديدات جديدة.

إننا على ثقة بأن إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ستكفل توازنا أفضل في أنشطة المنظمة، وستجعلها أكثر استجابة وأشد فعالية لدى التصدي لمشاكل التنمية المتداخلة. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة ستواصل ايلاء الاهتمام الواجب لمشاكل البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وتعزيز منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية، وقيام تعاون أنشط بينها وبين مؤسسات بريتون وودز، هما عنصران هامان في هذه العملية.

ومع تزايد الاهتمام والقلق بشأن البعد الاجتماعي - الاقتصادي للأمن، فإن الاتجاه صوب توسيع انخراط الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الذي شهدناه في السنوات الأخيرة ينبغي أن يعطى مزيدا من التعضيد والتعزيز. وبلغاريا ما فتئت تؤيد وتدعم استخدام صكوك منع الصراعات والمنازعات على نحو أفضل، ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في هذا المجال.

إن العنصر الرئيسي الآخر في الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل حل الصراعات هو تزايد انخراط الأمم المتحدة في حفظ السلم في جميع أنحاء العالم. ونحن نرحب بالجهود الرامية الى تعزيز قدرتها على حفظ السلم في عالم متغير. وفيما أخذت تصبح عمليات حفظ السلم أكثر تعقيدا وخطرا وتكلفة، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لمسائل ملحة مثل تعزيز الاطار المؤسسي للمنظمة في مجال حفظ السلم، والبحث عن السبل والوسائل لحل المشاكل المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلم، والحاجة الحتمية الى كفالة درجة أكبر من السلامة والأمن لأفراد حفظ السلم.

لقد أحرز تقدم كبير في هذه المجالات. ونحن نؤيد تطوير نظام "الترتيبات الاحتياطية"، وقد خصصنا بالفعل موارد وطنية للاستعمال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وإننا نساهم على نحو نشط في وضع اتفاقية دولية تعنى بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونحن نشاطر القلق المتزايد إزاء المشاكل الحالية المصادفة في الجوانب المالية لحفظ السلم. لذلك نضم صوتنا الى أصوات المطالبين بمضاعفة الجهود الرامية الى ايجاد أجوبة لهذه المسائل.

وفيما يتعلق بموضوع الصفيف الكامل من التدابير الوقائية والانفاذية لحل الصراعات اسمحوا لي أن أذكر بأن بلغاريا تعلق أهمية بالغة على المسائل المتصلة بوضع آلية عامة لتنفيذ المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد ايجاد هذه الآلية التي تكفل التقاسم العادل للعبء الاقتصادي من جانب المجتمع الدولي بأسره.

إن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الاقليمية عنصر ضروري في تطوير نظام دولي جديد للأمن والاستقرار. ولقد كانت بلغاريا من أوائل الداعين الى عملية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وما برحت تؤيد باستمرار تعزيزها. ونحن نرغب كذلك في أن نرى قيام رابط أقوى بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، ونعتقد بأن قيام تفاعل أقوى بين المنظمتين أمر ممكن، وخاصة في مجال مسائل حقوق الانسان وفي الجهود الرامية الى منع الصراعات وبناء السلم بعد الصراعات وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. والاطار الحالي للاجتماعات بين الأطراف الثلاثة: مجلس أوروبا، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، هو منطلق حسن في هذا الصدد.

ختاما، أود أن أشدد على الأهمية التي يعلقها بلدي على عملية الاصلاح العام للمنظمة وتكييفها مع

التحديات الجديدة في عصرنا، وأن أؤكد مجددا على اخلاصنا لهذه العملية والتزامنا بها.

السيد فيلشيز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن نيكاراغوا، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، تؤيد تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لاندونيسيا والجزائر حول هذا الموضوع. ومع ذلك، نود أن نبين موقف نيكاراغوا تجاه وثيقة لها كل هذه الأهمية، أي تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي نود أن نفصح عن امتنانا الخاص لصدوره.

إن الأمم المتحدة ستبلغ ٥٠ عاما من عمرها في عام ١٩٩٥. ومنظمتنا التي انشئت في سان فرانسيسكو لانقاذ البشرية "من ويلات الحرب"، ستتاح لها الفرصة حينئذ أن تقوم بدراسة مستفيضة للانجازات التي تحققت والأخطاء التي ارتكبت خلال تلك الفترة التاريخية المفعمة بالأمل، والتي شهدت ولادة جديدة لمثل أعلى عظيم هو الديمقراطية.

وقد شهدت فترة الثمانينات على الأخص تغيرا هائلا تاريخيا وسياسيا واجتماعيا. والأمم المتحدة، منظمتنا، أصبحت اليوم نبراسا يرشدنا الى ملاذ آمن من الاضطرابات الناجمة عن الصراعات بجميع أنواعها. فآمال البشرية بأسرها معلقة اليوم على منظمتنا.

يذكر الأمين العام في تقريره الصادر مؤخرا عن أعمال المنظمة أنه:

"في أثناء الفترة التي يغطيها تقريري السنوي الثالث هذا، سعيت الى تصحيح ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام. فمنذ زمن بعيد والمسائل الاقتصادية والاجتماعية تحظى بالنصيب الأكبر من جهود الأمم المتحدة. وقد زادت أهمية هذا العمل اليوم، ويرجع ذلك تحديدا الى الاقرار المطرد بأن الصراع يتولد عن عوامل اقتصادية واجتماعية". (A/49/1، الفقرة ١).

في هذا السياق، نحن نعتبر أن منظمتنا يجب أن تكرس نفسها بعزيمة متجددة لمناهضة عدم الانصاف والظلم. ويجب على الأمم المتحدة ألا تكون محط الآمال فحسب، بل يجب عليها أن تفي بالتزاماتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأن تعمل بجد من أجل تحقيق الحد الأدنى على الأقل من التحسن في الظروف التي تعيش البشرية في ظلها. ويجب على المنظمة أن تواجه هذا التحدي التاريخي، بتحديث أساليب عملها، والاستخدام الأفضل للخبرة التي اكتسبتها، وبمحاولة الاستفادة على النحو الأمثل من الموارد المتاحة التي لا تكفي للقيام في الوقت نفسه بمهمات رئيسية ثلاث هي: صيانة السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة للأجيال المقبلة.

ومما يبعث على القلق أن الأمم المتحدة متروكة بلا حول في أزمة مالية عميقة تكاد أن تكون دائمة حتى في الوقت الذي ازدادت فيه مسؤولياتها، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم. فيجب أن يولي المجتمع الدولي مسألة التمويل أولوية قصوى، على أن تكمل ذلك الادارة الرشيدة للموارد المتاحة، ويجب أن تتمكن الجمعية العامة من تقييم فعالية التدابير التي يتخذها الأمين العام من أجل اقامة صرح أوضح لمسؤولية الدول. ونحن نرحب كذلك بإنشاء مكتب خدمات الاشراف الداخلي برئاسة وكيل للأمين العام.

ويتجسد طابع الأمم المتحدة متعدد الأبعاد في المسؤوليات المتزايدة التي تتحملها أجهزتها ووكالاتها

المتخصصة. والجمعية العامة تؤدي دورا قيما في العلاقات الدولية، وعليه، يصبح من المهم تعزيز دور رئيسها وإعادة تشكيل الأمم المتحدة من بين أهم المهام التي تواجهنا في هذه الدورة. ومن هنا يجب أن يكون نهج الاصلاح وإعادة التشكيل نهجا شاملا ومتوازنا. وعلينا أن نعمل على إقامة علاقة أكثر توازنا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام، وفقا لأحكام الميثاق.

لقد شهدت دورات الجمعية العامة زيادة في عدد بنود جدول الأعمال. ونحن نرحب بالميل المتنامي نحو اعتماد مشاريع القرارات بتوافق الآراء، ومشاركة رؤساء الدول والحكومات على نحو متزايد في المناقشات العامة في الجمعية العامة. ولا بد أيضا من أن نبرز أهمية إنشاء الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح العضوية لتناول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

ومما يسعدنا بشكل خاص أن نرى جميع المسائل المتصلة بحقوق الانسان واردة بصورة وافية في تقرير الأمين العام، الذي يتضمن اشارات هامة الى مختلف أنشطة المفوض السامي لحقوق الانسان المكلف الآن بتعزيز وحماية جميع الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ووفدي سعيد بالطريقة التي يباشر بها السفير خوسيه أيالا لاسو ولايته.

يقول الأمين العام إن المفوض السامي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن أنشطة حقوق الانسان في إطار الأمم المتحدة. ويرى وفدي أن من المستصوب، كجزء من عملية إعادة التشكيل، أن نزيد من فعالية جهودنا في ميدان حقوق الانسان. وعلينا أن نحاول التنسيق بين مهام جميع الهيئات المختصة، وأن نخصص الموارد المالية اللازمة لهذا العمل الهام.

إن الزيادة المطردة في عمل مجلس الأمن تثير اهتماما كبيرا لدى الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نوافق على النقطة التي أثارتها وفود عديدة، وهي وجوب تحقيق مزيد من الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن. وهناك اجماع شبه عالمي على ضرورة النظر في زيادة عضوية مجلس الأمن حتى يكون عمله متسقا مع الواقع الدولي الراهن.

ومن دواعي ارتياحنا، بالتالي، أن المجلس قرر إنشاء فريق عامل لدراسة كيفية تحسين أساليب عمله، ليحقق، في جملة ما يحقق، مزيدا من الشفافية في هذا العمل. وفي هذا السياق، نود أن نشير الى التقرير (A/49/2) الذي قدمه المجلس الى الجمعية العامة، والذي، فيما يبدو، لا يعد وثيقة مضمونية رغم حجمه الكبير جدا، هذا التقرير يجب أن يكون تحليليا لا وصفيا. وينبغي أن يتناول جميع المسائل التي ناقشها مجلس الأمن، وأن يتضمن تقييما مفصلا لأعمال اللجان الخاصة المنبثقة عن المجلس.

في عام ١٩٩٢، رحبت الجمعية العامة بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"، وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اتخذت الجمعية قرارا ثانيا بشأن هذا الموضوع. كما عقد مجلس الأمن عددا من الجلسات للنظر في اقتراحات محددة بخصوص "خطة للسلام". وقد أدت هذه الخطة الى إجراء إصلاحات حقيقية كثيرة في منظومة الأمم المتحدة باعتماد تدابير ملموسة. ونحن نشيد باعتماد هذه التدابير التي أوصى بها الأمين العام.

إننا نؤيد، وإن يكن بشيء من القلق، ما حققته الدبلوماسية الوقائية والمبادرات المتخذة في ميدان عمليات حفظ السلم بوصفها أدوات لصون السلم والأمن الدوليين. فهذه العمليات يمكن أن تكون مفيدة للغاية ما دامت تنفذ بالشكل السليم. ذلك أن المبالغ المطلوبة

لتنفيذها لا تعتبر شيئا يذكر، إذا قورنت بالتكلفة الحتمية الباهظة، من حيث المعاناة الانسانية والخسائر المادية، المترتبة على الحرب واستمرار الصراع. ونحن نهنئ الأمين العام على اعطائه الأولوية للدبلوماسية الوقائية، آملين أن تتعزز هذه الدبلوماسية الوقائية في المستقبل كأداة فعالة للأمن الجماعي.

كما نهتم اهتماما بالغا بالتقرير المعنون "خطة للتنمية"، الذي قدمه الأمين العام الى الجمعية العامة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. لقد حفز هذا التقرير على مناقشات مثيرة وحية. وأثناء مناقشة هذا الموضوع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أفصحت الحكومات عن رغبتها في تحسين فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية، وتعزيز التعاون العملي في هذه الأنشطة. ونعتقد أن من الضروري تحقيق مزيد من الاتساق في المعايير التي تحكم الأنشطة الانمائية. وهذه المهمة لا يمكن إرجاؤها. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل بشكل حاسم على اعتماد خطة عملية المنحى تحدد استراتيجيات ومعايير ووسائل لاصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي والوفاء بالكثير من تطلعات العالم النامي.

ومما يقلقنا بشكل خاص أن مسألة الديون الخارجية - وهي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في العالم النامي - لم ترد على النحو الكافي في تقرير الأمين العام. ونيكاراغوا - وهي بلد يعاني من مديونية طائلة - تعلق أهمية كبرى على هذا الموضوع. ونعتقد أنه من واجب الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكبر في البحث عن حلول ناجحة للمشكلة برمتها. ولكي تكون خطة التنمية خطة مجدية يتعين أن تأخذ في الحسبان أثر الديون الخارجية على اقتصادات البلدان النامية، وأقلها نموا بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل نظام الأمم المتحدة الانمائي، نثق بأن تعيين مدير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لمعاونة الأمين العام على تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية - بما في ذلك تعزيز دور المنسقين المقيمين، وكفالة اتساق السياسات العامة داخل منظومة الأمم المتحدة، تعيين ستكون له نتائج طيبة.

وأود الآن أن أشير الى مسألة تكتسي أهمية كبرى في نظر وفدي. إن بلدي، نيكاراغوا، حديث العهد بالديمقراطية. وقد مر هذا البلد وشعبه بتجربة أخيرة عايشا فيها صراعا داخليا رهيبا أشاع الخراب في البلاد طيلة أكثر من عقد من الزمان. هذه التجربة علمتنا أن نؤمن بالتعايش وبحسنات الديمقراطية.

وفي هذا السياق، يقلقنا بشكل خاص أن تقرير الأمين العام - وبالتحديد الجزء الذي يتناول "خطة للسلام" - لا يتعرض بالقدر الكافي لجميع المبادرات التي أقدمت عليها منظومة الأمم المتحدة، وكل الدعم الذي قدمته لبلدان عديدة من أعضاء المجتمع الدولي بغية تدعيم السلم وتعزيز الديمقراطية ومؤسساتها.

إن تعزيز الديمقراطية عنصر حيوي في الدبلوماسية الوقائية وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحق للأمم المتحدة أن تفخر بنجاح جهودها في توطيد أركان الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم، من بينها بلدي.

ونرى أن دور المنظمة في تدعيم الديمقراطية والسلم يلزم تعزيزه، وأنه يستحق الاهتمام الوثيق. ونود هنا أن نشير الى دعم الأمم المتحدة لعقد المؤتمر الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي انعقد في ماناغوا بنيكاراغوا، في تموز/يوليه

الماضي، وحضره ٧٧ بلدا، بين مشارك ومراقب، والذي لولا دعم منظومة الأمم المتحدة لما أمكن عقده. وفي خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر، اتفق على أن يطلب الى الأمين العام إعداد دراسة عن الكيفية التي يمكن أن تشجع بها منظومة الأمم المتحدة ترسيخ الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وسنقوم في الأيام المقبلة بتقديم مشروع قرار بشأن هذا الموضوع.

ختاما، نود أن نشيد بالأمين العام على بصيرته الثاقبة التي جاءت ثمرة لخبرته الثرية كدبلوماسي وسياسي محنك. ونتفق معه في الملاحظة الواردة في تقريره بأن هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البشرية توفر لنا فرصة عظيمة لتحقيق التلاقي، على نحو شديد التماسك والتوحد، بين الأهداف الأصلية للمنظمة العالمية، وهذه الرؤية الشاملة ستمكن الأمم المتحدة من تعزيز فعاليتها التنفيذية في معالجتها للقضايا المتعددة الأبعاد، المتصلة باتباع نهج متكامل وبالعمل المتجدد على الصعيد المتعدد الأطراف.

ويتعين على الأمم المتحدة، وهي تكمل عقدها الخامس، أن تعترف بأن معظم مواقف الماضي وتجاربه لم تعد مناسبة؛ وأن الحالة السياسية الجديدة والتحديات الاقتصادية التي نواجهها على عتبة القرن الواحد والعشرين تتطلب قرارات كبرى من المجتمع الدولي ككل. وقد حان الوقت لأن نتحرر من أغلال الماضي، ونواجه معا تحديات إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في العالم أجمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موانغولو (ملاوي).

السيد يو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد جمهورية كوريا بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وأود بداية أن أعبر عن تقديري العميق للأمين العام والعاملين معه على إصدار وثيقة هامة ومفيدة. إن الأمم المتحدة اليوم تشارك بنشاط في مجموعة واسعة من المسائل البعيدة الأثر على حياتنا وعلى البيئة. ولهذا السبب يقدر وفدي الاستعراض الشامل والدقيق في آن معا لكامل مجموعة أنشطة الهيئة العالمية عبر الأشهر الـ ١٢ الماضية.

وبدلا من التطرف إلى القضايا والأنشطة والعناصر الفاعلة العديدة التي شملها التقرير، سأدلي بملاحظات عامة حول مجالات أساسية كالتنمية والمساعدة الإنسانية وعمليات حفظ السلام والحالة المالية للمنظمة.

بالرغم من الانجازات الملحوظة في مجال التنمية أثناء الأعوام الـ ٥٠ الماضية، لا تزال البلدان النامية تواجه تحديات هائلة كالفقر والمرض والبطالة والتعليم غير الكافي والتدهور البيئي.

وإذا أراد المجتمع الدولي أن يتغلب على هذه التحديات، يجب عليه أن يركز على التنمية بصفتها أعلى أولوية في جدول الأعمال العالمي. وبما أن التنمية من أهم الوسائل الفعالة للدبلوماسية الوقائية، فإن التنمية والسلم بطبيعة الحال يسيران يدا بيد.

ويسر وفدي أن يرى الأمم المتحدة تعلق تدريجيا أهمية متزايدة على مسألة التنمية. وتقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" وثيقة بالغة الأهمية تأتي في حينها تماما. ونرى أنه يمكن تعزيز هذه الخطة بتوصيات إضافية تكون ممكنة التحقيق وذات منحى عملي، وذلك لكي تصبح تتمة قوية لـ "خطة للسلام".

وعلى الرغم من أنه يجب على فرادى البلدان تحمل المسؤولية الأساسية عن التنمية، فيجب تدعيم الجهود الوطنية بالتعاون الدولي. والأمم المتحدة هي المحفل الملائم والقادر على معالجة هذه المسألة

الحيوية، وخاصة بوضع نهج شامل للتنمية استنادا إلى قدرته على تجميع الخبرة والتجربة والموارد البشرية في هذا الميدان. وفي الوقت ذاته، ينبغي مواصلة العمل على إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها وزيادة تعزيزها للوفاء بالمسؤوليات الجديدة والمعقدة. وفي هذا الصدد، يعتبر التنسيق فيما بين الوكالات المتصلة بالتنمية أمرا أساسيا. ويرحب وفد بلادي بقرار الأمين العام إعطاء مسؤوليات جديدة لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدته في تعزيز تماسك السياسة العامة مع الأمم المتحدة والتنسيق الشامل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وبالنظر إلى المفهوم الواسع والشامل للتنمية، يجب على الأمم المتحدة أن تعزز دورها في هذا المجال باعتماد نهج جديد يستجيب على نحو فعال لاحتياجات البلدان النامية التي تمثل تحديا هاما.

أثناء الأشهر الـ ١٢ الماضية، شهد المجتمع الدولي أزمات إنسانية هائلة في جميع أنحاء العالم. وقد صدمتنا بشكل خاص الإبادة الجماعية التي اقترفت في انتهاك صارخ لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وفي مواجهة كوارث إنسانية لم يسبق لها مثيل ناجمة عن الصراعات المسلحة الإثنية والأهلية والكوارث الطبيعية، اضطلعت هيئات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما إدارة المساعدة الإنسانية، بدور فعال في ترتيب وتنسيق المساعدة الإنسانية للضحايا. ولكن التقرير ينبهنا إلى الحقيقة المزعجة المتمثلة في أن ما يزيد عن ٣٠ مليون نسمة في ٢٩ بلدا لا يزالون في محن تمثل حالات طوارئ إنسانية. ونظرا لجسامة الحالة، فإن تعزيز التنسيق فيما بين مختلف العناصر الفاعلة في الميدان الإنساني، وكذلك فيما بين أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية، والسياسية والخاصة بحفظ السلم أمر يستحق كل تشجيع. ويحث وفدي المجتمع الدولي على زيادة مساعدته للسكان المتضررين، بينما تواصل الأمم المتحدة، عن طريق إدارة الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات العمل على تعزيز قدرتها على الاستجابة بسرعة وبأسلوب متماسك.

وبما أن الاضطلاع بعمليات الإغاثة الطارئة يجري في كثير من الأحيان وسط معمعة لصراعات عنيفة، فإن تأمين الحماية الكافية للعاملين في المهام الإنسانية يمثل تحديا آخر كبيرا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتم بأسرع ما يمكن إكمال القواعد والمبادئ التوجيهية لعمليات برامج الإغاثة إبان ظروف الصراع، التي يجري وضعها حاليا برعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

إن عمليات حفظ السلام تجري الآن في ظل ظروف متسمة بمزيد من التحدي. وحيث أن العمليات قد تزايدت لا من حيث العدد فحسب وإنما من حيث التكلفة أيضا، فقد أصبح من العسير إيجاد العدد الكافي من القوات والعاملين الداعمين لتولي أشق المهام، في حين أن حالات الصراع الطارئة تتطلب وزعا سريعا للعاملين من العسكريين والمدنيين. وعلاوة على ذلك، أدت الأزمة المالية المستمرة التي تعاني منها الأمم المتحدة، والناجمة عن عدم تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في حينها، إلى تأخير سداد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات.

وفي ضوء الظروف الصعبة المحيطة بعمليات حفظ السلام في هذه الأيام، ينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل الاستخدام الفعال للدبلوماسية الوقائية. وإذا أخفقت الوقاية فإن قرار الأمم المتحدة بالتدخل في الصراعات الناشبة فعلا ينبغي أن يتخذ بتبصر مع مراعات الأسبقيات. وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى كيفية التدخل ووسيلة تدبير الموارد اللازمة.

وأخيرا، يرى وفدي أن كفالة قاعدة مالية كافية شـــرط جوهـــري مسبـق لأي نشاط من أنشطة الأمم المتحدة. فالتقارير تظهر أن الحالة المالية للمنظمة، كما في السنوات السابقة، لم تشهد أي تحسن خلال السنة المنصرمة. وكون حالة الأزمة المالية المزمنة قد ظلت دائما موضوعا أساسيا في المناقشات الدائرة في الأمم المتحدة إنما هو تعبير عن مدى تعقد هذه المشكلة. ويوافق وفدي على ملاحظة الأمين العام بأن عدم إمكانية التنبؤ بإسهامات الدول الأعضاء وعدم انتظامها يجعلان من العسير للغاية إدارة المنظمة بفعالية.

وجمهورية كوريا بصفتها دولة عضو تقدر حق التقدير ضرورة السداد المستمر والأمين للأنصبة المقررة، تشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام للجمعية العامة بخصوص خطورة الحالة المالية للأمم المتحدة. وستدرس حكومتي أفكار الأمين العام لتخليص المنظمة من ورطتها المالية دراسة متأنية وتدلي بتعليقات إضافية بشأنها في الوقت الملائم.

السيد ياسين (السودان) (ترجمة شفوية عـــن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/49/1 الصادرة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، يمثل سعيا إنسانيا قيما ومضنيا لجعل هذا العالم مكانا أفضل للعيش فيه. وبوسع المرء أن يقول بثقة إن التقرير يجسد توق الأمين العام إلى ترجمة آمال وتطلعات المجتمع الدولي، وتجاوز أخطاء الماضي، بل والماضي القريب، وما اتسم به من تردد وتوجيه المسيرة البشرية إلى الوجهة الصحيحة، إلى تحقيق الاحترام والكرامة لكل فرد من أفراد البشر. وحيث أن المهمة صعبة ومزعجة بلا شك، فإن التقرير يرتفع بنا إلى أوج الإنجازات المرموقة، نازلا منها إلى المساعي التي لم تنجز بعد، حتى يهبط بنا أخيرا إلى الأرض الشائكة المفروشة بالاخفاقات المريرة الناجمة إما عن الافتقار إلى الأموال الضرورية أو الإفادات الضرورية أو إلـــى الإرادة السياسيـــة اللازمـــة لدى بعض الدول الأعضاء.

وبهذا فإن التقرير تجسيد حقيقي لاتجاهاتنا المتباينة. وبذلك يتضح أن الأمين العام شخصيا، والمنظمة عموما، يتطلبان بينة حقيقية للتعاون وحسن النية تخلو من المواقف المتسمة بالأنانية من جانب من يجب أن يكون الحياد رائدهم.

ويسهب التقرير في الحديث عن عدد وافر من أنشطة الأمم المتحدة يصعب تغطيته في هذا البيان المحدود. إلا أنه يمكن أن نقول بصفة عامة، وبلا مجازفة، إن مضمونه الغالب هو المفهوم الأوسع للجانب الإنساني، وذلك ناتج فرعي طبيعي لشواغل الأمين العام نفسه، التي انعكست بالفعل بشكل صحيح في "خطة للسلام" وكذلك في "خطة للتنمية" المزمعة. وإننا نثني على ما يقوم به الأمين العام من جهود. أما النجاح أو الفشل، وحسن أو سوء الإتّصال، فأمور تعزى إلى أداء من هم مسؤولين مباشرة عن المشاركة والتقييم، بل وحتى عن إصدار الأحكام بدون حقد أو سوء نية.

ولا يسعنا إلا أن نوافق مع التقدير بأن السلم والأمن مرتبطان ارتباطا عضويا مع التنمية. غير أنه على نحو ما يعكس التقرير بصدق، فإن ما شهدناه حتى اليوم من حيث الأنشطة الإنمائية والتفكير الجماعي لا يُعد كافيا. وتحقيق السلم والأمن الحقيقيين يعني بالأساس اجتثاث الأسباب المتبقية للصراعات. والتنمية الطويلة الأجل تُعد بمعناها الأوسع الإجابة والعلاج. إلا أنه بقدر ما نتفق مع التقرير في أن السلم، والاقتصاد الصالح، والبيئة، والمجتمعات، والحكم الصالح، تتلاحم معا كيما تسفر عن التنمية، وبقدر ما نوافق بالمثل على أن السلم والعدل وحقوق الإنسان والتنمية شروط مسبقة أساسية لتقدم الأمم المتحدة ورفاهها، فمن الأهمية بمكان أن نستوثق من عالميتها في

التطبيق والممارسة. إن دولا معينة لا تستطيع أن تفرض ببساطة تفسيراتها وتطبيقاتها لتلك المفاهيم السامية على الآخرين بغير تمييز. فالدول المختلفة تتبع تطبيقات مختلفة، تُعد هي الأخرى سليمة وصائبة بيد أن الالتزام يظل واحدا.

وإننا لننظر إزاء هذه الخلفية إلى جهود المنظمة لتحقيق السلم والأمن على نطاق العالم وتوطيدهما. ولا ينبغي للشواغل الاستراتيجية للدول الكبيرة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، أن تفترس مصالح الدول الأصغر منها أو طموحاتها. ولا يمكن تطبيق القواعد الديمقراطية كما لو كانت ثوبا جاهزا للارتداء. فلكل دولة الحق في تطبيق الشكل المناسب لها من الديمقراطية بما يلبي الميول السياسية والاجتماعية والدينية لمواطنيها. والهدف هو مساهمة المواطنين الحقيقية في الحكم الذاتي، والحكم الصالح وتوفر القابلية التامة للمساءلة أمام الشعب.

واسمحوا لي بالخوض في الموضوع بتفصيل أكبر شيئا ما.

إن السودان يؤيد تماما استمرارا عملية تشذيب هياكل وعمل جميع هيئات الأمم المتحدة. إلا أن ما نطمح إليه هو الكمال بأقل النفقات، والانجاز دون إغفال لمجالات أو قضايا هامة.

وينبغي تدعيم دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين من أجل التوصل إلى تعادل مع مجلس الأمن.

أما فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن والكيفية التي ينبغي له أن يعمل بها، فإننا نؤيد ما تقدمت به بلدان عدم الانحياز في هذا الصدد. وبصفة عامة، نحن نعتقد بأن عضوية مجلس الأمن، دائمة كانت أو غير دائمة، إنما هي مسؤولية مكتسبة عن طريق التفويض وليست امتيازا، وأن المجلس بمثابة ميزان حساس ينبغي الحرص على حفظ توازنه وعدم ترك كفة ترجح فيه على أخرى؛ إنه منصة ينطلق من فوقها الإفصاح عن الاتجاهات والقناعات الحقيقية للمجتمع الدولي بأسره وليس ملاذا للذين يودون أن يحكموا العالم. ونحن نرى في هذا السياق أن من الأهمية بمكان أن يوسع الفريق المكلف بمهمة السعي إلى تحسين عمل مجلس الأمن، من اتصالاته بحيث يدخل في ذلك المنظمات الإقليمية التي لا يزال دورها في صون السلم والأمن الإقليميين مهمشا. إننا نشعر بالانزعاج على وجه الخصوص لأن المجلس يميل بشكل متزايد إلى عدم الثبات في مواقفه وإلى اتباع طرائق العمل السرية.

وإننا نعتقد بأنه يجب أن تكون هناك مبادئ توجيهية صارمة لعمليات حفظ السلم. وقد عرضت حركة عدم الانحياز مساهمة وجيهة في هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية، فإننا نواصل التأكيد على أن النمو الاقتصادي المستديم، والأداء المنصف للاقتصاد العالمي هما أنسب النهج. ويمكن رؤية ذلك بوضوح في حالة البلدان النامية.

إن تجربة إنشاء مفوضية حقوق الإنسان تجربة آخذة في التطور. ويفسح التقرير مجالا كبيرا لذلك. إلا أنه حيث أن تلك التجربة لا تزال جارية، فإننا نواصل تأييد الأفكار التي قدمتها بلدان عدم الانحياز بهدف تدعيم ولاية المفوض السامي. غير أننا لا نتفق عموما مع الميل المتواصل إلى التذرع بحماية حقوق الإنسان كمبرر سياسي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. فاحترام حقوق الإنسان ينبغي أن يكون عالميا، وحقوق الإنسان ينبغي أن تلقى الاحترام التام من جميع الدول.

إن الحالة في السودان توصف في تقرير الأمين العام على النحو التالي:

"لا تزال الحالـــة في السودان تشكل أزمة من أطـــول الأزمـــات الإنسانيـــة وأشدها خطورة". (A/49/1، الفقرة ٣٥٥)

ونحن نعتبر أن هذا القول ينطوي على تعميم مفرط، وليس مستندا حقيقة إلى الواقع، بل هو بالأحرى قول إثاري للمشاعر، ومدفوع بفكرة ممارسة الضغط على السودان. والترجمة العربية تعطي للقول نبرة أكثر حدة وتنم عن منحى ذاتي. والأرقام المستشهد بها بخصوص عدد المتوفين من جراء الاقتتال أو عدد الذين شُردوا أبعد ما تكون عن الحقيقة. وقد ذكر أن الإجمالي ٦ ملايين نسمة. والحقيقة أن مجموع سكان جنوب السودان في زمن السلم لا يصل إلى هذا الرقم. والحقيقة أيضا أن نحو ٣ ملايين من سكان الجنوب قد نزحوا صوب الشمال التماسا للحماية من المعاملة غير الإنسانية من جانب جميع الفصائل المتمردة ومن لصوصيتها. ولقد كنا نؤثر أن نرى الصدق والدقة والدراية المهنية في هذا النوع من الوصف.

ويتحدث التقرير أيضا عن حالات من عدم تعاون الحكومة مع بعض المنظمات غير الحكومية مما أسهم، فيما يُدعى، في تعويق توصيل المعونة الطارئة إلى المحتاجين لها. والحقيقة أن الحكومة أنشأت لجنة كبيرة لتسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في السودان. وقد نجحت في إبرام اتفاق يشمل جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في البلاد. كما وافقت على طلب هذه المنظمات باختيار خمسة من أعضائها كمنسقين مع السلطات الحكومية. وأود أن أؤكد من هذه المنصة أن الغالبية الكبرى من هذه المنظمات تعمل في هدوء تام مع السلطات السودانية المعنية. بيد أن البعض منها يميل إلى تجاوز ولايته والخوض في الشؤون الداخلية للبلاد. والسودان ليس النموذج الوحيد في هذا الشأن؛ إذ يمكن ضرب أمثلة عديدة من شتى أنحاء العالم. إن الإحساس بالرسالة لا ينبغي أن يتداخل مع المنظور الإنساني لتلك المنظمات. ولا ينبغي أن يعيها الرأي العام السائد في أوساطها في وطنها عن الحقيقة كما تراها في الواقع، وفي موقع الأحداث. وفي هذا الصدد، يقبل السودان شهادة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات غير حكومية أخرى.

وإنني أجد أن من واجبي أن أبلغ هذه الهيئة، كما فعل وزيري من قبل، بأن حكومة السودان قد قطعت شوطا بعيدا جدا في بحثها الذي لا يكل عن التسوية السلمية لهذا الصراع الذي يلهبه التدخل الخارجي. بيد أن جهودنا ستظل تذهب سدى ما لم نُترك وشأننا لتسوية خلافاتنا. وحيث أن حكومة السودان قد وقعت بنية صادقة ثلاثة اتفاقات بشأن عمليات شريان الحياة للسودان، فقد حان الوقت لكي يدين العالم حركات المتمردين التي تعرقل معونات الأغذية والأدوية وتنهبها وتصادرها. لقد أثبتت سلطات الأمم المتحدة ذلك بشكل واف. وسيثير وفدي هذا الأمر ثانية في مرحلة لاحقة أثناء نظر هذا البند في اللجنة المعنية.

السيد هينز (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي إلى الآخرين في شكر الأمين العام وموظفيه على التقرير الشامل عن أعمال المنظمة (A/49/1). فهو يبرهن مرة أخرى على المطالب المتزايدة المفروضة على الأمم المتحدة والأمين العام.

في حين كان اهتمام الجمعية العامة الشديد مركزا إبان دورتها الثامنة والأربعين على تطوير أنشطة حفظ السلام وتحسينها استنادا إلى "خطة للسلام" (A/47/27)، فإنه يتعين علينا هذا العام مرة أخرى أن نركـــز عملنا على مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن

نرحب باعتزام الأمين العام تصحيح التصور الخاطئ بأن الأمم المتحدة مكرسة أساسا لحفظ السلام. وبقدر أهمية هذا المجال من أنشطة الأمم المتحدة، فإنها لن تنجح في تحقيق مقصدها "صون السلم والأمن الدوليين" إلا إذا تصدت لجذور زعزعة الاستقرار. ونحن نشارك الأمين العام رأيه في أن لصراعات كثيرة أصولا اقتصادية واجتماعية. لذا، ينبغي أن يبدأ منع الصراعات من جذورها. ومن هذا السياق، يجب أن تكون خطة للتنمية المحور الأساسي لعملنا.

لقد مدنا الأمين العام في تقريره "خطة للتنمية" (A/48/935) بتحليل متعمق لأسس التعاون الدولي من أجل التنمية. فالتغيرات الأساسية في الحالة السياسية وفي السياسات الاقتصادية في أرجاء العالم قد هيأت بيئة جديدة تجد فيها فرصة حقيقية "للتوصل إلى تحقيق رؤية متجددة للتنمية". إن "خطة للتنمية" يجب أن تكمل "خطة للسلم" نظرا لوجود علاقة مترابطة واضحة بين السلم والتنمية.

فدون السلم لا يمكن أن تحقق التنمية، ودون التنمية سنواجه الخوف المتزايد وصراعات متزايدة في أجزاء عديدة من العالم. ووجود إطار جديد لمكافحة الأبعاد الجديدة للتنمية، بما فيها الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به، مطلوب بقوة حقا.

إن هذه الأعوام الماضية جعلتنا نفهم أن التنمية ذات طابع معقد للغاية، وأنها غير كافية للنهوض بالنمو الاقتصادي البسيط. ولهذا السبب تؤيد حكومة بلادي بقوة مفهوم الأبعاد الخمسة للتنمية المحددة والمعرفة في تقرير الأمين العام. وينبغي اعتبارها جزءا من المفهوم المتكامل للتنمية البشرية المستدامة. والضميمة التي سيعدها الأمين العام يجب أن تبنى على هذه الأبعاد الخمسة من أجل التوصل إلى عدد من النتائج العملية.

ونحن نتشاطر الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام "خطة للتنمية"، بأن توجد رابطة واضحة بين الاستقرار السياسي والتنمية. إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية متكافلة وتعزز بعضها بعضا. وهي المسؤولية الرئيسية للحكومات التي يتعين عليها أن تكفل الظروف الإطارية للتنمية.

وينبغي أن تستند عملية وضع الخطة موضع التنفيذ إلى روح الشراكة التي تقوم على أساس الاعتراف بالمصلحة والتضامن المتبادلين. وثمة حاجة إلى الاعتراف بالتنوع المتزايد للعالم النامي والتفريق المتنامي فيما بين البلدان النامية. أن عدة بلدان نامية الآن عناصر رئيسية في الاقتصاد العالمي، وينبغي أن تضطلع بدور متزايد في جهود التعاون الإنمائي. كما أن هناك حاجة إلى الاعتراف بدور العناصر الجديدة في التنمية، بما فيها العناصر غير الحكومية.

إن الحرب ضد الفاقة هي محور المساعدة الإنمائية. وينبغي أن تولي الضميمة إلى "خطة للتنمية" اهتماما خاصا لأقل البلدان نموا وافريقيا. كما يجب التصدي للمشاكل الخاصة بالبلدان التي تمر بمراحل انتقالية.

لقد عقد عدد من المؤتمرات هذا العام، وستعقد أخرى في عام ١٩٩٥ وكلها تتناول المشاكل المتصلة بالتنمية. ففي أيار/مايو ناقشنا مشاكل البلدان الجزرية الصغيرة واتفقنا على خطة عمل. ومؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية لم يركز الاهتمام فقط على القضية الرئيسية - السكان - لكنه تمكن أيضا من

التوصل إلى اتفاق شامل بشأن دمج قضايا السكان والتنمية. وفي العام القادم في كوبنهاغن سيتعين على مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، وهي قضية كانت محور الاهتمام هذا الأسبوع، أن يتفق على مجموعة من الالتزامات بشأن استئصال شأفة الفقر، وبشأن العمالة وبشأن التكامل الاجتماعي. وهي عناصر أساسية للاستقرار الدولي والوطني. ومؤتمر بيجينغ العالمي الرابع المعني بالمرأة لن يسلم بالدور الهام للنساء في التنمية فحسب، بل نأمل في أن يتفق أيضا على خطوط توجيهية لزيادة تعزيز هذا الدور.

إن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكننا فيه دمج نتائج هذه المؤتمرات في مفهوم شامل للتنمية. لكن من أجل القيام بذلك تنبغي إعادة تنشيط دور الأمم المتحدة في التنمية. وهناك ضرورة لمزيد من الاصلاحات الرامية لزيادة أهميتها في هذا المجال. ونحن نتطلع إلى صدور ضميمة إلى تقرير الأمين العام بشأن "خطة للتنمية"، ويحدونا الأمل في أن تتضمن مقترحات تحقيقا لهذه الغاية.

وفي الختام، تؤمن حكومة بلادي بأن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان. فالسلم بوصفه الأساس، والاقتصاد بوصفه محرك التقدم، والبيئة بوصفها أساس الاستدامة. والعدل بوصفه دعامة المجتمع، والديمقراطية بوصفها الحكم الطيب، كلها تشكل الأساس الأكثر أمنا لتحقيق التنمية.

السيد أبيبي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التقرير الذي يقدمه لنا الأمين العام كل عام عن أنشطة المنظمة يتيح لنا فرصة لتقييم التقدم المحرز على الطريق الذي قطعه المجتمع الدولي في سعيه إلى تحقيق مزيد من الحرية والأمن والسلم والتقدم الاجتماعي لكل الناس.

يود وفد بلادي، أولا وقبل كل شيء، أن يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي الإشادة التي يستحقها عن حق، ويعرب عن تقديرنا الكبير للنوعية رفيعة المستوى للوثيقة المعروضة علينا.

لقد لاحظنا، على وجه الخصوص، أن التقرير يصف بوضوح كل جوانب أنشطة المنظمة، بدءا من انجازاتنا العديدة - التي لا يزال بعضها في حاجة إلى التعزيز - إلى التحديات التي لا حصر لها والتي ما زالت تنتظرنا، وبعض أوجه القصور المفهومة التي يجب التصدي لها. فالتقرير يقدم لنا المنظمة بشكلها الحالي، وكما تضطلع بوظائفها الآن؛ ونحن على مشارف الاحتفال بعيدها الخمسيني. وذلك يساعدنا على تفهم أفضل للحدود الفعلية لمنظومة الأمم المتحدة. كما أنه يلقي الضوء على المحاور الرئيسية التي ينبغي لنا أن نركز أفكارنا عليها حتى نوفر لمنظمتنا الموارد المفاهيمية والموارد التشغيلية اللازمة لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

يمكن للمنظمة أن تعتز بعدد الانجازات التي أنجزت خلال الفترة التي يشملها التقرير. وكان أحد أول هذه الانجازات التغير التاريخي في جنوب افريقيا، باستئصال شأفة الفصل العنصري، وهو حدث جلل استثمرت فيه هذه المنظمة طاقات هائلة.

وبالمثل، يتيح لنا العمل الدؤوب والمتأني الجاري في موزامبيق الفرصة لأن نلمح، مع إجراء انتخابات حرة هناك، آفاق مستقبل سعيد لهذا البلد الشقيق. وفي أنغولا، أن التوقيع الوشيك على اتفاق السلام نتيجة للعمل البارز الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام سيعزى الفضل فيه دونما شك الى الأمم المتحدة.

إن هذه الانجازات القليلة التي تحققت في قارتنا تعزز إيماننا بأنه بالإرادة السياسية القوية من جانب

الدول الأعضاء، ستكون الأمم المتحدة قادرة على حل الصراعات غير المعقولة الأخرى التي لا تزال تعصف ببعض البلدان الافريقية، مما يضع نهاية للكابوس الذي تعاني منه شعوب بريئة تجبر على التشرد داخل أوطانها. لهذا، لا يستطيع بلدي أن يقر أية محاولة تستهدف جعل الأمم المتحدة تنسحب من بعض النقاط الساخنة الموجودة أساسا في افريقيا. ويرى بلدي أنه ينبغي لنا أن نحث بشكل مستمر شتى الأطراف في هذه الصراعات على أن تتحلى بقدر أكبر من الإحساس بالمسؤولية بأن تتعاون مع الأمم المتحدة سعيا للتوصل الى حلول دائمة للمشاكل التي تضعف بلدانها.

ويرى وفد بلدي أنه لو تمت عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة بحذر واحترام لأحكام الميثاق فإنها ستسهم إسهاما هائلا في صون السلم والأمن الدوليين. ونؤكد هنا من جديد على التزام جمهورية الكونغو بزيادة مساهماتها المبلة بوصفها بلدا مساهما بقوات. ويرى وفد بلدي أيضا أنه في إطار عمليات حفظ السلام تلك، ينبغي للأمم المتحدة، اهتداء بروح أحكام الفصل الثامن من الميثاق، أن تضاعف من تعاونها مع الهيئات الاقليمية، وفي حالة افريقيا بالذات، أن تساعد منظمة الوحدة الافريقية في زيادة فعالية آلياتها لمنع الصراعات واحتوائها وتسويتها.

إن الأمم المتحدة أداة لتحقيق السلم، وعليها أيضا أن تعزز التنمية بشكل فعال. ويرحب وفد بلدي بتوافق الآراء البازغ فيما بين الدول الأعضاء حول الفكرة التي يؤكد عليها التقرير في مواضع كثيرة منه ومؤداها أنه:

"في السياق المتغير لعالم اليوم، لم يعد تعريف الأمن مقصورا على مسائل الأرض والسلاح، بل أصبح يشمل الرفاهية الاقتصادية والاستدامة البيئية وحماية حقوق الانسان". (A/49/1، الفقرة ٤)

وقد وضح هذه النقطة وزير خارجية الكونغو من هذه المنصة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عندما قال:

"إن السلم والأمن في دولنا وفي أنحاء العالم يتطلبان حلا لمشاكل شعوبنا الاقتصادية والاجتماعية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٧، ص ٤٣)

ومما يؤسف له أن الواقع ليس كذلك. فكما يوضح التقرير بحق:

"اذا كنا مع ذلك قد شهدنا شيئا من التقدم صوب إقرار السلام وإدارة الصراع، فإن ما شهدناه من عمل متسق لتحقيق التنمية لم يكن بالكثير". (A/49/1، الفقرة ٤)

وتوضح حالة افريقيا بجلاء أوجه الضعف تلك من ناحية التضامن الدولي وعجزنا عن أن نرقى الى مستوى الالتزامات التي تعهدنا بها.

في هذا الوقت المفعم بالآمال العريضة في إمكان تحقيق الانتعاش الاقتصادي في أجزاء كثيرة من كوكبنا الأرضي، بما يوحي بأننا سنخرج عما قريب من الحالة المضطربة التي فرضتها الأزمة التي كانت تواجه العالم والتي كشفت ضآلة قيمة الأفكار المبتذلة المذهبية والأيديولوجية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية - في هذا الوقت تقف افريقيا مع ذلك بشكل مأساوي بعيدا عن هذه الحركة العامة. ويزداد تهميشنا وضوحا على

أصعدة التجارة الدولية، وشؤون النقد، والتمويل، والتكنولوجيا، والاتصالات، وتبادل المعلومات. ويمكن أن نضيف الى ذلك التخفيض في المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون الخارجية، الذي لا يزال يشكل عقبة من أخطر العقبات التي تعوق جهود البلدان الافريقية الرامية الى تعبئة الموارد الضرورية للتنمية. وعلى ذلك فإن الحالة الاقتصادية - الاجتماعية في افريقيا لا تزال تثير القلق.

ومما يؤسف له أن التقرير لا يكاد يبعث على الطمأنينة، نظرا لأنه يؤكد اتجاه سلبي: فالموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لأغراض التنمية لا تزال تخفض بشكل مأساوي، لذلك، يناشد وفد بلدي البلدان المانحة أن تنشئ آلية تمويل أكثر استقرارا، وأن تعمل بعزم وطيد على تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها. وفي المقام الأخير، إن المشكلة الماثلة هنا، وقد لوحظت بحق تمام في القرير، ويوافق وفد بلدي تماما على تشخيصها، هي أنه:

"لا بد للأمم المتحدة من أن تجدد وتعزز التزامها بالعمل في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي". (المرجع نفسه، الفقرة ٤)

وباقتراب القرن العشرين من نهايته، وبانتهاء الحرب الباردة، وبالإمكانيات الهائلة التي يتيحها العلم والتكنولوجيا، أصبح لدى الجنس البشري الوسيلة التي تبشر ببزوغ عهد جديد يقوم على التنمية الإنسانية المستدامة للجميع وفي كل مكان. ونحن نوافق على النقطة التي أكدها التقرير ومفادها أن:

"الأمم المتحدة، بوصفها محفلا للنقاش وإثارة الوعي وأداة للتعاون وصنع القرار ومجالا لتعزيز العمل المتعدد الأطراف، بمقدورها أن تساعد في تحقيق توافق الآراء العالمي". (المرجع نفسه، الفقرة ٩)

اللازم لتحقيق هذا الهدف، ولهذا، فإن المنظمة تتيح الأمل بالنسبة للمستقبل للبلدان الصغيرة، مثل بلدي، التي تناضل بكل طاقتها لكي تخرج من دائرة الفقر المدقع، وتحتل مكانها الشرعي في المجتمع الدولي.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف العظيم والاعتزاز البالغ لي أن أخاطب الجمعية العامة حول تقرير الأمين العام عن أعمال منظمتنا. ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة، التي تجسد أعظم أمل لصون السلم والأمن الدوليين ولتعزيز التعاون الدولي لصالح النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المنشودين في بيئة سليمة ومستدامة.

وأود أن أشيد بما يبذله أميننا العام القدير من جهود وما يبديه من التصميم من أجل تعزيز كفاءة منظمتنا وزيادة فعاليتها. وأود أيضا أن أعلن تأييد وفد بلدي لموقف بلدان عدم الانحياز، الذي عرضه باقتدار زميلي ممثل اندونيسيا. ومع ذلك أود أن أدلي بملاحظات محددة قليلة عن بعض القضايا المثارة.

إن التغيرات العميقة والسريعة على الساحة الدولية تجعل من الضروري أن يجدد أعضاء هذه الجمعية العامة التزامهم بأهداف الأمم المتحدة كما حددها الآباء المؤسسون. ومما يثلج الصدد أن الحرب الباردة انتهت، وأن هناك فرصة جديدة لتحقيق مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها كما ترد في ميثاق منظمتنا.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مع الأسف العديد من الصراعات الخطيرة جدا التي لها طابع إثني أو قبلي في بعض الأحيان في بعض

مناطق العالم. وقد دعيت الأمم المتحدة الى الاضطلاع بأدوار رئيسية في حل أو احتواء هذه الصراعات. ومما يؤسف له أن الدول الأعضاء لم تكن دائما تساير تفويضات عمليات حفظ السلام وجهود صنع السلام بتوفير الموارد اللازمة. كما أن العديد من هذه الصراعات اتخذ أبعادا وتعقيدات جعلتها تشكل عواقب خطيرة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، يرى وفدي وجوب استمرار مثابرة الأمم المتحدة في جهودها الرامية الى تعزيز الحلول الدائمة لهذه الصراعات أينما نشأت. ولا يمكن لمنظمتنا أن تتوقف عن العمل وأن تغادر الصومال أو ليبريا مثلا في حين تظل باقية في البوسنة وقبرص ولبنان وغيرها. فالسلم لا يتجزأ حقا والسعي لتحقيق السلم هو مسؤوليتنا الجماعية.

ولا بد أن تظهر الدول الأعضاء من جديد الإرادة السياسية اللازمة لدعم جهود الأمين العام في السعي نحو التوصل الى السلم والأمن والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهي جميعا القواعد والأسس اللازمة للتضامن الدولي والإنساني، الذي دعا اليه الأمين العام في كل من وثيقة "خطة للسلم" والوثيقة المكملة لها "خطة للتنمية".

ويؤيد وفدي دعوة الأمين العام الموجهة الى الدول الأعضاء للنظر في الدفع الفوري لأنصبتها المقررة لأغراض عمليات المنظمة. وينبغي النظر الى الدفع الفوري للأنصبة المقررة بوصفه أولوية بالنسبة لنا جميعا بغرض تعزيز فعالية منظمتنا وتسهيل عمليات هيئات الأمم المتحدة وأنشطتها العديدة، على نحو أفضل. ولا يمكن للنوايا الطيبة وبرامج العمل الشاملة أن تكون نافعة إلا اذا دعمت بالموارد المالية الضرورية من جانب الدول الأعضاء. وفي حين يجب توفر التقيد الشديد بمبادئ الاحترام المتبادل للمساواة بين الدول ولسيادتها، فإن حقوق جميع الدول في المشاركة بالفعل في مداولات الأمم المتحدة وآليتها لاتخاذ القرارات بشأن قضايا تحظى باهتمام عالمي وإقليمي، يجب أن يقابلها وفاء الدول الأعضاء بمسؤولياتها والتزاماتها المالية إزاء المنظمة. وتستلزم المصاعب المالية التي تواجهها الأمم المتحدة الاهتمام العاجل من جانب جميع الدول الأعضاء كما ذكر الأمين العام مؤخرا.

وقد علق وفدي من قبل على الاصلاحات في مجلس الأمن وتقدم بالفعل بمقترحات بشأن إعادة النظر في تكوين المجلس وإدارته. وسنظل نقدم إسهامات بناءة في المناقشات والمشاورات الجارية بشأن إصلاح المجلس وما يتصل بذلك من أمور. ويجب، على وجه التحديد، أن يظل إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارته وشفافيتها أساسين لعملية الاصلاح، التي لا تقتصر على مجلس الأمن ولكن تشمل أيضا المحافل الأخرى لمنظمتنا.

ولا تزال الأمم المتحدة، التي وفرت محفلا للحوار لفض العديد من بؤر التوتر في العالم حفازا حقيقيا في الجهود الرامية الى حفظ السلم والأمن عن طريق إعمال حقوق الانسان الرئيسية. ويحتاج ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجسد المبادئ الأساسية لبلوغ السلم والأمن الدوليين، الى دعم جميع الدول الأعضاء في نهاية القرن وما بعد ذلك. ومن هنا تولد اعتقاد وفدي بأن لكل منا حصة في مسؤولية متقاسمة لتعزيز منظمتنا. وهذا ضروري لجعلها أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أهداف صون السلم والأمن الدوليين في مناخ مستقر سياسيا وسليم اقتصاديا.

وسيؤيد وفدي الجهود المكثفة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة. ونؤيد، بوجه خاص، إجراء مشاورات أكبر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن جميع المسائل الرئيسية ذات

الاهتمام المشترك. ويؤيد وفدي الاقتراح الذي من شأنه جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤديا لدور أكثر فعالية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسبما ورد في تقرير الأمين العام.

وينبغي تشجيع ودعم الممارسة الجارية في نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحسين التنسيق والتعاون الداخليين بغرض عدم التبديد وتعزيز الانتفاع الفعال بالموارد المتاحة في مجال تنفيذ البرامج والمشاريع المعتمدة. وفي هذا الخصوص، نشيد بجهود الأمين العام والمتعاونين معه، ونحثهم على تكثيف جهودهم.

وختاما، يرى وفدي إمكان تعزيز الأمم المتحدة على نحو أفضل عن طريق التزامنا المجدد وما نقوم به من أعمال دعما لأهداف منظمتنا حسبما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وفكرة تقاسم المسؤولية العالمية والشراكة الجديدة في التنمية. ونعتقد أنه بفضل الارادة السياسية الضرورية والتزامنا المجدد بفكرة التضامن الإنساني، يمكن تحقيق السلم والأمن الدوليين والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في بيئة سليمة وفي ظل أمم متحدة متجددة الحيوية، في حين ينبغي أن يستمر تركيز جهودنا وأولويتنا على صنع السلام والدبلوماسية الوقائية والآليات المختصة لفض الصراعات وبناء السلم.

السيد زاولس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشعر وفد الأرجنتين بالسرور بمعاودة الجمعية العامة مناقشة تقرير الأمين العام بشأن أعمال منظمة الأمم المتحدة. وما برحت تقارير الأمين العام على مدار عدد من الأعوام تساعدنا في التفكير مليا في المهام التي تواجه المنظمة. وفي هذا السياق، نود تركيز الانتباه على وثيقة قدمها لنا الأمين العام هذا العام. ولا يقتصر تقديرنا على الشكل، الذي يتضمن جداول ورسومات قائمة على الاحصائيات ولكن يمتد أيضا الى النهج الشامل للتقرير الذي يؤكد وجود علاقة متبادلة بين مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل السلم والأمن الدوليين.

ويجب أن يتوفر لأية منظمة الموارد الكافية والضرورية للوفاء بالمهام الموكولة اليها. وقد عانت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة من قصور مزمن في تدفق الموارد المالية. وأدى هذا الى حدوث أزمة متواصلة، وصفها الأمين العام بأنها غير مسبوقة. ومن الواضح أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو عدم دفع الدول الأعضاء للمبالغ المستحقة عليها بالكامل أو بصفة منتظمة. وترى جمهورية الأرجنتين وجوب تحليل هذه الأزمة بطريقة شاملة. ولن يتسنى إيجاد حلول ملائمة لكل جانب من جوانب المشكلة إلا بالنظر في عناصر الأزمة كافة. ونعتقد أن هذه مسألة أولوية، لأنه اذا لم يوجد حل لهذه المشكلة فسوف تجد الأمم المتحدة مهامها المختلفة وقد تعرضت لخطر شديد في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسلم والأمن الدوليين على السواء.

ويعهد ميثاق الأمم المتحدة الى الأمم المتحدة بدور رئيسي في ميدان التنمية الاقتصادية. وترى جمهورية الأرجنتين أن ولاية الأمم المتحدة في هذا النطاق تشمل مجالين مترابطين على نحو مباشر. فالأمم المتحدة من جهة محفل ممتاز للمناقشة وزيادة وعي المجتمع الدولي بالمشاكل الاقتصادية الدولية. وفي هذا الخصوص، فإن الاتفاقات التي تم التوصل اليها، مثلا، في الدورة الاستثنائية لقمة ريو ومؤتمر القاهرة تشكل، بلا ريب، معالم في مجال تحديد المبادئ التوجيهية السياسية العامة التي ينبغي أن تنظم الأنشطة الاقتصادية الدولية.

وللأسف، فإن المؤشرات في العالم الحقيقي تكشف لنا أنه في كل مرة نلتقي فيها نجـــد أنفسنـــا

أكثر بعدا عن العالم الذي نتوخاه هنا في هذه القاعات. ونعتقد أن معظم المشاكل الاقتصادية الدولية يمكن أن تحل إذا قام كل بلد ممثل هنا بتنفيذ التزاماته التي تعهد بها.

إن المناقشة التي دارت حول برنامج للتنمية توفر مرة أخرى فرصة للتطبيق العملي، من وجهة نظر واقعية وبراغماتية شاملة، للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في الوثائق المذكورة آنفا.

ثانيا، أن الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لديها دور مركزي تضطلع به في مجال التعاون من أجل التنمية، وفي وضع برامج ملموسة للتعاون الاقتصادي من أجل التنمية، من خلال الأنشطة التنفيذية للمنظومة، وهي البرامج التي تمثل عنصرا حاسما بالنسبة للعالم النامي في مجموعه.

وترى الأرجنتين مع بالغ القلق الانخفاض في المساهمات الذي تعاني منه المنظومة ككل. ويحدونا الأمل في أن تؤدي المفاوضات التي ستجرى في اطار اعادة هيكلة النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الى جعل الأمر أكثر سهولة في المستقبل لكي تكون قادرة على الاعتماد على موارد كافية ويمكن التنبؤ بها، حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تفي بكفاءة وفعالية بولايتها في هذا المجال.

وفي المجال الاجتماعي، تولي جمهورية الأرجنتين أهمية خاصة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها، لأننا مقتنعون تمام الاقتناع بأنه من المتعذر واقعيا أن نعيش معا في ظل السلام الدولي حتى نقضي على آخر بقايا اضطهاد شعوب العالم. وفي الوقت الحالي، يتعذر تحديد أي أزمة دولية لا تحتوي على عنصر ما من عناصر انتهاك حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز آلية الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وتعلق جمهورية الأرجنتين أهمية كبرى، وبخاصة في اطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة، على عقد اجتماعات رفيعة المستوى ترمي الى استعراض المسائل الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد أهمية الاجتماعات المقبلة مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي هذا الصدد، لا يغرب عن بالنا أن بلدي قد أسعده أن ينظم في الآونة الأخيرة المؤتمر الإقليمي السادس لإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي عقد في مدينة مار دل بلاتا، والذي كان اجتماعا تحضيريا في إطار منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، لمؤتمر بيجينغ.

وقد أشرنا من قبل الى العلاقة الوثيقة بين السلم والتنمية. وفي هذا السياق، ترى جمهورية الأرجنتين امكانات هائلة في جميع أنشطة التنمية التنفيذية للأمم المتحدة. ومع ذلك، من الممكن إدخال التحسين في مجال خاص بعينه من أعمال المنظومة: وأعني العلاقة بين مرحلة الطوارئ ومرحلة التأهيل للتنمية.

وفي هذا الصدد، سيتقدم وفد الأرجنتين باقتراح الى الجمعية، للنظر فيه في هذه الدورة وفي إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، بشأن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وتنفيذ مبادرة تقدم بها رئيس جمهورية الأرجنتين، السيد كارلوس منعم: وهي ما يسميها "الخوذات البيضاء".

وموضوع الاقتراح كما يلي:

أولا، فيما يتعلق بالولاية، ستقوم البلدان بإنشاء فرق طوعية وطنية بمستوى عال من التخصص المهني في ميدان المساعدة التقنية في حالات الطوارئ يعقبها التأهيل للتنمية. وستتاح هذه الفرق الطوعية للأمين العام من أجل المشاركة في عمليات الطوارئ.

ثانيا، فيما يتعلق بالجوانب المؤسسية، ينبغي الاستخدام الكامل للآليات متعددة الأطراف الحالية. فالأمم المتحدة لديها، في ادارة الشؤون الانسانية، آلية ممتازة للتنسيق، وفي "متطوعي الأمم المتحدة" أداة تنفيذية مثلى. وهذا الاقتراح من شأنه أن يتيح استخدامهما على النحو الأمثل.

ثالثا، فيما يتعلق بالجوانب التمويلية، كل بلد مسؤول عن التمويل، الذي سيشجع القطاع الخاص، في جميع البلدان، على المشاركة فيه.

ويحدونا الأمل، من خلال هذا الاقتراح العملي والمجدي، الذي يضاعف من امكانات قوة العمل الطوعية، أن تسهم في أعمال الأمم المتحدة في التأهيل من أجل التنمية، وهو ما يؤثر على نحو متزايد على البلدان في أعقاب الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي من صنع الإنسان.

وأخيرا، نود أن نشير بإيجاز فحسب - لأننا سوف نتناول هذا الموضوع بإسهاب في المناقشة حول تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة - الى دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. فالأمانة العامة للأمم المتحدة لديها دور استثنائي تضطلع به في تنفيذ نظام الأمن الجماعي. وهي تنجز هذا من خلال ادارة وتنظيم عمليات حفظ السلم، وبعثات المساعي الحميدة أو بعثات تقصي الحقائق.

وتود جمهورية الأرجنتين أن تؤكد على الأعمال التي أنجزتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا المجال، وبخاصة في الوفاء بالحاجة المتزايدة الى الموظفين والمعدات من أجل مختلف عمليات حفظ السلام الجارية الآن، وأيضا في اعادة هيكلة تنظيمها الداخلي ذاته.

وبمشاركة الأرجنتين النشطة في حفظ السلام، يمكننا تقييم أعمال الأمانة العامة بصفة خاصة. وتسهم الأرجنتين في هذا الجهد، ليس فقط من خلال القوات والوحدات المتخصصة، ولكن أيضا من خلال الموظفين العسكريين المعارين للأمانة العامة، والمقترحات الملموسة بتنظيم بعض النظم الحالية، مثل النقل الجوي. وفي هذا السياق، تؤيد الأرجنتين أيضا نظام قوات الاحتياط، الذي ترى أنه سيكون بالغ الفائدة للغاية في المستقبل.

ولا يفوتنا أن ننوه بموضوع سلامة موظفي عمليات حفظ السلام. وتشيد الأرجنتين بالرجال والنساء الذين قدموا أرواحهم وفاء للمهام التي أوكلتها الأمم المتحدة اليهم. وفي هذا السياق، نناشد الدول أن تتعاون من أجل اعتماد الجمعية لمشروع اتفاقية سلامة وأمن الموظفين، الذي أعدته اللجنة المخصصة التابعة للجنة السادسة.

السيد بيير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن ظروف السياق الدولي الراهن الآخذة في التطور بسرعة لاتزال تطرح مجموعة كبيرة من التحديات للأمم المتحدة، علاوة على ما تقدمه لها من فرص جديدة. وكما يبين تقرير الأمين العام، سعت المنظمة بنشاط طوال السنة الماضية للتصدي للأحداث والقضايا العالمية الحساسة المتعددة الجوانب التي تتطلب العمل العاجل والتعاون الدولي. وفي حين أن من الواضح أن استجابة المنظمة لم تعد تعرقلها الآن العقبات الناجمة

عن المنافسات الإيديولوجية للحرب الباردة كذى قبل، فإنها حدت بفعل قيود شتى. بيد أنه رغما عن هذه الحقيقة بذلت الأمم المتحدة بلا شك جهودا متضافرة لمعالجة المطالب الملحة التي تواجهها الآن.

ومن السمات المشجعة في تقرير هذا العام تأكيده على الطابع المتعدد الأبعاد للسلم والأمن الدوليين، وهو الطابع الذي يتصور عن حق أنه يضم الرخاء الاقتصادي، والاستدامة البيئية، والديمقراطية وحماية حقوق الانسان. ومما يثير الغبطة أن نلاحظ أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية أخذت تحظى بالصدارة في الاهتمامات الدولية وفي إطار الأمم المتحدة، حيث أصبح يتقبل بوجود ترابط لا ينفصم بين السلم والأمن الدوليين والتنمية. وقد أكد الأمين العام في تقريره أن:

"الأمم المتحدة... تركز اهتمامها على أسس السلام الكامنة في جوهر التنمية." (A/49/1)، الفقرة ١.

ومما هو مسلم به على نطاق واسع فيما بين أعضاء الأمم المتحدة أن الهيكل الراهن، الذي كان قد استنبط في الأصل قبل نصف قرن تقريبا لمعالجة مفاهيم تقليدية ضيقة للسلم والأمن الدوليين، لا يتواءم مع الحقائق العالمية السائدة الآن، مما يحمل المنظمة على التصدي لعدد هائل من القضايا والأحداث غير المسبوقة والمعقدة.

وقد تحقق تقدم جم على مدار السنة الماضية في المداولات والقرارات المتعلقة بإصلاح المنظمة وإعادة تشكيلها من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، أن المداولات المستفيضة والبناءة جدا التي جرت بشأن هيكل تلك الهيئة وأدائها مشجعة وإيجابية وتبشر بالخير بالنسبة للمستقبل. ومما هو مأمول فيه أن تبرز نتائج ملموسة وحسنة التوقيت عن الاتفاق العام بضرورة توسيع المجلس وجعله أكثر ديمقراطية، وجعله شفافا وممثلا للعضوية الراهنة في الأمم المتحدة. وفي الحقيقة نفذت بعض التدابير الإيجابية لجعل أدائه لوظائفه شفافا، ومن الواضح أن الجمعية العامة تقوم بدور أنشط في معالجة مسألة أداء المجلس.

واستجابة لانشغال المجتمع الدولي المتنامي بقضية حقوق الإنسان، فقد سعت الأمم المتحدة الى زيادة فعاليتها في التصدي لهذه القضية بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان. ومن المتوقع أن يسفر هذا القرار عن تعزيز الأمم المتحدة بشكل نشط للتمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشكل أساس التنمية المتركزة على الإنسان.

إن "خطة للتنمية" التي بودر بها كاستجابة الى "خطة للسلم" التي أعلنت في ١٩٩٢، وكتكملة ضرورية لها حقيقة، كانت موضع مشاورات مكثفة طوال السنة الماضية. وقد استثارت "جلسات الاستماع العالمية حول التنمية" ردود فعل إيجابية من المجتمع الدولي ومن المؤكد أنها ستدفع قدما كثيرا من الشواغل والاقتراحات التي ستدمج في نهاية الأمر في "خطة للتنمية". ومما هو مأمول فيه ان توفر "خطة للتنمة" المبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية كيما ينتهج المجتمع الدولي نهجا متكاملا ونشطا إزاء النهوض بالتنمية يركز على التقدم البشري الثابت باعتباره الهدف النهائي.

وقد أكد باستمرار خلال المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع على أن الأمم المتحدة في حاجة الى تحسين هياكلها الداخلية وعملياتها لكي تنهض

بفعالية بالمفهوم الجديد للتنمية المستدامة، الذي يشمل شتى القضايا المترابطة - الأمر الذي يمكن أن يسفر عن الازدواجية وعن الإهدار - غير الضروري للموارد الشحيحة. وقد ارتؤي بأن هناك حاجة الى سياسات ونهج أكثر اتساقا وتناسقا من أجل تهذيب عمل المنظمة في هذا المجال الحيوي. وأن قرار الأمين العام بتفويض المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمسؤولية تعزيز تنسيق الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالتنمية جاء استجابة مباشرة لتلك النداءات.

ومما يستحق الثناء حقا أنه، رغما عن القيود المالية الملحة والنقص الحاد في الموارد المطلوبة للتنمية، تظهر الأمم المتحدة العزم على توسيع وزيادة أنشطتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من قبيل التسليم البين بأن التنمية شرط ضروري للسلم والأمن الدوليين الدائمين. وإن عقد عدد من المؤتمرات الدولية بشأن قضايا إنمائية وثيقة الصلة خلال السنة الماضية يشهد أيضا على هذا الالتزام الدولي. ومما هو مأمول فيه باخلاص أن تستفيد نتائج واستنتاجات هذه المؤتمرات من الالتزام العالمي المتواصل، فتفضي بذلك الى نتائج إيجابية طويلة الأجل.

وبينما تواصل الأمم المتحدة بنشاط متابعة أنشطتها الإنسانية وأنشطة حفظ السلم التي يقتضيها تفجر العديد من الصراعات الداخلية والحالات الطارئة ذات الأبعاد العالمية، فإنها بذلت رغما عن ذلك جهودا ضارية للمحافظة على دورها في الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم. ولا تزال عمليات حفظ السلم العديدة وأنشطة الإغاثة التي اضطلعت بها المنظمة في السنة الماضية ترهق مواردها المحدودة. بيد أن هذه مسؤولية هامة من مسؤوليات المجتمع الدولي التي لا يمكن، ولا يجب، إهمالها.

وينبغي أن تكون الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم من بين أولويات الأمم المتحدة، حيث أن هذين التدبيرين من شأنهما أن يمنعا المعاناة البشرية والاستنفاد غير الضروري وغير المستصوب لجميع الموارد. إن تحقق النجاح للدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم اللذين يشملان على مكونات سياسية واقتصادية واجتماعية، ينبغي أن يجنبنا نشوب الصراعات وما يصحب ذلك من ضرورة للقيام بعمليات لحفظ السلم باهظة التكلفة.

ومن ناحية أكثر إيجابية، سعد العالم بمشاهدة التقدم المحقق في عملية السلام في الشرق الأوسط وتقبل أعضاء الأمم المتحدة لوثائق تفويض اسرائيل. وكان دخول جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية الى الأمم المتحدة معلما آخر من معالم هذه السنة. ومما هو مأمول فيه بإخلاص أن تستمر هذه الروح من التعاون والتصالح وتعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي في اكتساب الزخم والعمل على تعزيز أداء الأمم المتحدة.

ومع الاحتفال الوشيك بالعيد الخمسين لهذه الهيئة، ينبغي أن تسعى جميع الدول الأعضاء الى تجديد التزامها بالمساعدة في بدء مرحلة جديدة من عمر المنظمة تجعل من خير جميع الشعوب هدفها النهائي. وبالنظر الى العملية السريعة والتكافل لإضفاء الطابع العالمي المتزايد بين الدول، ينبغي أن نعمل بكد من أجل زيادة التعاون الدولي، ومن أجل اتباع نهج متكامل ونشط للتصدي للأسباب الجذرية للصراع حتى نحقق سلم وأمن دائمين. إن المجتمع الدولي يزداد تطلعه الى الأمم المتحدة كيما تحل المشاكل العالمية. بيد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان هناك التزام جدي من جانب جميع الدول الأعضاء. فلنعمل على ألا نسمح لأنفسنا بأن نصبح مستكينين الى ما حققناه ولنجتهد، بدلا من ذلك، بلا كلل من أجل تحقيق التقدم الأكبر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من عادة الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقرير السنوي للأمين العام. وإذا لم أسمع اعتراضا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الإحاطة علما بالتقرير؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يريدون أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد.

واسمحوا لي بتذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق للبيان الأول وبخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سرينيفاسان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد باكستان لم يعد يثير الدهشة. وتركيزه على الهند أصبح شيئا مملا، وحججه مغرضة على نحو واضح تماما. فالجزء المتصل بالهند من بيان ممثل باكستان وارد على نحو ثابت في الفقرتين ٥٤١ و ٥٤٢ من تقرير الأمين العام في الوثيقة A/49/1. ولا يزال من غير الواضح بالنسبة لوفد بلادي كيف صاغ الأمين العام هذا الاستنتاج.

"ومع ذلك تزايد مستوى التوتر في جامو وكشمير بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة" (A/49/1، الفقرة ٥٤١).

يذكر أعضاء الجمعية العامة أن هذا التأكيد الكاسح يقينا، الذي يشمل فترة طويلة من الوقت، لم يرد له ذكر على الإطلاق في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

ورد حكومة بلادي على هذا الاستنتاج المحير حقا الوارد في تقرير الأمين العام أعرب عنه في بيان أصدره المتكلم الرسمي لحكومة الهند في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إذ قال:

"إننا نلاحظ إشارة الأمين العام الى زيادة التوتر في جامو وكشمير. وكما قلنا مرارا وتكرارا، وقد اعترف بذلك المراقبون المحايدون، أن هذا يرجع بالكامل الى تبني باكستان للإرهاب والقتالية والتطرف عبر خط المراقبة".

ومضى المتكلم الرسمي قائلا:

"وحكومة الهند تتوقع من حكومة باكستان أن تبرهن على إخلاصها لإيجاد حل سلمي وذلك بتجنب الإرهاب عبر خط المراقبة، والعودة الى طاولة التفاوض الخاصة بالحوار الثنائي".

لقد أكد ممثل باكستان أن هناك تهديدا للسلم والأمن. وأطلب اليه أن يوفق بين هذا وبين البيانات المتكررة لوزير دفاع باكستان التي تستبعد إمكانية اندلاع الحرب. ونفس الشيء قاله كبار ممثلي قوات باكستان المسلحة. فهل أنا بحاجة الى أن أقول إن الغرض من البلاغة الباكستانية في هذه الجمعية العامة مختلف الى حد ما؟

إن الشيء الذي يُخفى الآن هو رغبة باكستان غير المشروعة في الأرض الهندية. وسعيا لتحقيق ذلك، لجأت باكستان الى استخدام الحرب - والإرهاب، باعترافها نفسها - بالإضافة الى السفسطة والمغالطة.

ونحن في الهند لن نستسلم لأي من هذا. وقد مددنا يدنا بالصداقة الى باكستان. وعرضنا مرارا

وتكرارا على باكستان إجراء حوار ثنائي. كما إننا نؤكد على نحو مستمر أن اتفاق سيملا، الذي وقعه الرئيس بوتو ورئيسة الوزراء أنديرا غاندي في عام ١٩٧٢، ما زال ساري المفعول للغاية، وهو الإطار الوحيد القابل للتطبيق، الذي اتفق عليه الطرفان، والذي يمكن بمقتضاه إجراء هذا الحوار الثنائي بغية تسوية الخلافات.

وكيما يستأنف الحوار، كل ما يتعين على باكستان هو مجرد أن تقترح زمان ومكان اللقاء سواء في الهند أو في باكستان. وهذا الحوار لا يتطلب تدخلا دوليا ولا اتخاذ قرار ولا شكلا جديدا. إذ أن هذا من شأنه أن يؤدي الى نتيجة عكسية.

السيد إكرام (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد سعى زميلنا من الهند الى إنكار ما تقوم به الهند على أرض كشمير. فقد طعن في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. وهو تقرير موضوعي وصادق. والكذب لا ينبع إلا من نيودلهي. إن الحالة بين الهند وباكستان متوترة وذلك نظرا لأن الهند - على مر السنوات الخمس الماضية - قامت بإرسال جيش قوامه نصف مليون من الرجال الى جامو وكشمير. ويشارك هذا الجيش في حملة للقمع والإبادة الجماعية ضد الشعب الكشميري البرئ.

لقد أعلن وزير دفاع باكستان أنه ليس هناك خطر اندلاع حرب نظرا لأن باكستان تمارس ضبط النفس رغما عن الاستفزازات الهندية وترفض الرد على هذه الاستفزازات. ولهذا السبب لا يوجد خطر اندلاع حرب. وفي شهر آب/أغسطس الماضي قامت القوات الهندية على طول خط المراقبة بانتهاك خط وقف إطلاق النار ١٤٢ مرة. وأكد ذلك فريق الأمم المتحدة للمراقبة العسكرية في الهند وباكستان.

وفي الصحافة الهندية ترد تقارير عن أعمال قتل يومية. وما ذكره السيد بانيال في هندوستان تايمز، يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مثال نموذجي على ذلك:

"لا يمر يوم واحد دون قتل عشرين أو ثلاثين شخصا في الوادي أو غيره من أجزاء دولة جامو وكشمير".

لقد وجه رئيس وزراء الهند تهديدا الى باكستان في ١٥ آب/أغسطس، عندما هدد باستكمال المهمة التي لم تنته وذلك باستعادة أزاد كشمير بالقوة. وكان هذا البيان تهديدا فعليا بالحرب ضد باكستان. ومع ذلك، يقول زميلي من الهند أنه ليس هناك خطر يتهدد السلم. فالأمين العام على حق ومندوب الهند هو المخطئ.

إن الهند تلوم باكستان على إزكاء لهيب التوتر بالإرهاب. لكن النضال الكشميري ضد جيش هندي قوامه نصف مليون جندي ليس إرهابا. وأهالي كشمير لهم حق الدفاع عن النفس في ممارستهم لحقهم في تقرير المصير. وهذا حقهم الطبيعي الأصيل ولا يمكن لأحد أن ينتزعه منهم. إن الهند مسؤولة عن إرهاب الدولة الذي تمارسه ضد الشعب الكشميري. وباكستان تدين إرهاب الدولة هذا الذي تلجأ اليه الهند. وقدعرضت باكستان أن يقوم فريق مراقبي الأمم المتحدة للمراقبة العسكرية في الهند وباكستان برصد خط المراقبة. وقد اقترحنا تعزيز هذا الفريق بمراقبين إضافيين يتراوح عددهم من ٣٥ الى ٢٠٠ مراقب. ويحدونا الأمل أن تتمكن الهند من قبول هذا العرض حتى يمكن للمراقبين أن يتحققوا مما تدعيه الهند من تقديم المساعدة عبر الحدود للكشميريين.

ولأي مرء الحرية في أن يزور أي جزء من آزاد كشمير أو أي جزء من باكستان. وأملي أن تستطيع الهند أن تقول نفس الشيء عن جامو وكشمير اللتين في قبضتهما.

إن الهند تلقي اللوم على باكستان بالنسبة لكل شيء خطأ يحدث داخل الهند. وفي الآونة الأخيرة،

ادعى أحد قادة نواب المعارضة الهندية أن باكستان أرسلت فئرانا مصابة بالطاعون الى كشمير لنشر ذلك الوباء فيها. ويبين هذا الإدعاء مدى سخف الأفكار السائدة في الهند.

وتعرض الهند الحوار الثنائي على باكستان، ولا ترغب في التوسط من جانب أي طرف آخر. ولكن الاتفاقين الوحيدين اللذين أبرما بين الهند وباكستان تحققا بفضل توسط أطراف أخرى: يتعلق هذان الاتفاقان بالنزاع حول "ران كوش" والمعاهدة الخاصة بمياه نهر الهندوس. ولم يحدث قط أن تم حسم أي نزاع ، أي نزاع، رئيسي بين الهند وباكستان بالوسائل الثنائية. إن ما تريده الهند عن طريق الحوار الثنائي هو ببساطة فرض الهيمنة - إملاء الشروط الهندية - وباكستان ليست على استعداد للرضوخ لما تمليه الهند.

إن الهند تتحدث عن الحوار الثنائي. لقد أجريت ١٠ جولات من المحادثات عام ١٩٧٢، وأجريت ٧ جولات في الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٣. وفي كل جولة من هذه المحادثات، كان موقف الهند هو أن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وأنه ليس هناك أي شيء يمكن الكلام فيه في هذا الموضوع. وهناك تناقض متأصل في موقف الهند. فإذا كانت الهند مستعدة لمناقشة النزاع حول جامو وكشمير، فلا يمكن إذن أن تكونا جزءا لا يتجزأ من الهند. فلتقل الهند ذلك بصراحة، ولتوقف حربها ضد الشعب الكشميري، فعندئذ يمكننا أن نستأنف المحادثات، وأن نتوصل الى اتفاق، وأن نبرم معاهدة سلم مع الهند، وأن نتصافح مصافحة الصداقة، ونجلب الرخاء لأكثر من بليون إنسان. ولكن على الهند أن توقف عمليات القتل التي تمارسها في كشمير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٥